المكتبة الأزهرية

مخطوطة

تقرير الأنبابي على حاشية أبي النجا على شرح الأزهري على الآجرومية

المؤلف

محمد بن محمد بن حسين الأنبابي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هذا تحرير على حاشية العلامة
البي [redacted]

وقف هذا الكتاب المحمد الاجابي ولد المرحوم
الحاج محمد الاجابي على طلبة العلم

وفي حياة الحيوان عن عائشة رضي الله عنها لما تكلم
الناس في الافك فدخلت في مقامي فقال لي
مالك قلت حزينة مما ذكر الناس فقال ادع يفرج
عنك قلت وماذا قال قولي ياساتر العيوب وياداوي الغموم
وياكاشف الظلم وياعالما بالقلوب وياعادلا في حكمه وياما
حسيب من ظلم وياأول بلا بداية وياآخر بلا نهاية اجعل
لي من امري فرجا ومخرجا

هذا هو الذي في الحاشية للعلامة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول الفقير
محمد الاجابي ذو التقصير عفر الله ذنوبه وستر عاطر الكبير
هذه تقريرات لطريفة وتحقيقات منيفة على حل السيد ابي
الفتح الماهر الماجد اليحيى بها علي سلم العلامة خالد المتصفها
من علوم السادة السابقين وعمت اليها اموال فتح بلاد
العالمين وقد شرعت فيها مقتدى بعون من عليه اعتمدت الجار والمجرور
متعلق بمعنى كون الجار متعلقا بالعامل اي مرتبطا بمحل اي يوصل
معناه على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف المعمول وهو التعدية العامة
لجميع حروف الجر حتى لم فيل هنا اتاح وجبرائيل بجر معاني الالفاظ الاكا
والاشب بمعمول الزوائد بقاء الجر على ظاهره ومعنى كون الجار والمجرور متعلقا
بالعامل ان مرتبط به من حيث وصول معنى العامل على الوجه الثابت اليه
وان هي عاطف معمول فعلم ان حصار الجار والمجرور متعلقا ايضا ليس مبنيا على خصوص
القول بان العطف على مجموع الحرف ومدخوله خلافا لبعضهم افاده العلامة الامير

امران الاول ان التقديم يفيد التخصيص والتخصيص موقوف على العلم باصل القراءة وليس كذلك لانه اول ما انزل الثاني ان المخاطب هو النبي عليه الصلاة والسلام ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر والجواب عنهما كما افاده عبد الحكيم تبعا للسعد

توضيح ما قاله الخالدي ان المجار في الظرف للغو للمجرور فقط وفي المستقر من جهة قيامه مقام عامله مجموع المجار والمجرور ومن جهة تعلقه بعامله للمجرور فقط وانتفاء الخ

ما بقي الفضل في حاشيته على هذا الشرح قول والمكوفيون فعلا قال ابن هشام في المغني وهو المشهور في النحاة سيراوي والاعاريب وقول ويجاب بان عمل المصدر الخ محصل هذا الجواب ان عمل المصدر في الظرف ومعه بطريق الاصالة دون ما فيه من رائحة الفعل كغيره في العمل فيما لم تضمنه فيها عن غيرها بطريق الاصالة حتى يكون فرعا لا يتصرف فيه بالحذف بخلاف عمل المصدر في المفعول والفاعل فهو بطريق الحمل على الفعل لان ما فيه من رائحة الفعل كغيره في العمل في الفاعل والمفعول لقوتهما عن الظرف وعديله فاحتيج الالحاق المصدر بالفعل في العمل وهو الفعل حتى يقوى على العمل فيهما وحيث كان العمل في الفاعل والمفعول بطريق الحمل على الفعل كان العمل فيهما بطريق الاصالة بطريق الفرعية والفرع لا يتصرف فيه بالحذف وان كان في هذا الحال اقوى في العمل من الحذف لانه يتفرع على تقوية العمل بالحمل ما يتفرع عن العمل في العمل وان كان عمل بطريق الاصالة ضعيفا وقوله وصيحه ان الظرف وعديله لتضمنهما فيهما يكتفى فيهما باي عامل ولو كان ضعيفا واما المفعول والفاعل فلعدم تضمنهما فيهما لا يعمل فيهما الا شيء قوي في العمل ولما كان المصدر متضمنا لما اخذ من تضمنهما الحدث المدلول الكتفوا بما فيه من الحدث في عمل في الظرف وعديله ولما كان ما فيه من الحدث لا يفيد قوة على العمل في الفاعل والمفعول احتاجوا الالحاق شيء قوي في العمل وليس الا الفعل لتحامع الاتحاد في الحدث والمادة فظهر من هذا ان عمل المصدر في الظرف وعديله ليس بطريق الحمل بل لامر ذاتي فيه وهو الحدث فكان عمل فيهما بطريق الاصالة فلذلك عمل المصدر فيهما محذوفا لان الحذف لا يجوز الا فيما هو اصل في العمل وان عمل المصدر في الفاعل والمفعول انما هو بطريق الحمل على الفعل فكان عمل فيهما بطريق الفرعية لا الاصالة فلذلك يعمل المصدر فيهما محذوفا لان الفرع لا يتصرف فيه بالحذف وان كان قويا من حيث العمل فمقدار الحذف على الاصالة مقدار العمل في القوة قوة العمل لا الاصالة فمقدارهما مختلف لكن يرد عليه هذا الجواب ان اسم الفاعل يعمل محذوفا حقيقي في المفعول مع كون عمله بطريق الحمل على الفعل وقد يقال لا ايراد لانه لما شبه الفعل شابهته تامة في الدلالة على الحدث وفي الاتحاد في المادة والهيئة والاشتمال على النسبة وان كانت ناقصة والاشتقاق بخلاف المصدر ولذلك كانت شروط عمل المصدر اكثر من شروط عمل اسم الفاعل كان اسم الفاعل اصل فيعمل محذوفا ونكتة التعبير عن الحدث بالرائحة الاشارة الى ضعف في العمل وضعف المعمول فيه كما يقال هذا الشيء يكفيه رائحة هذا الشيء وبتغيير العبارة بهذا الوجه اندفع ما يرد من ان ظاهر الجواب ان العمل ما فيه من رائحة الفعل اقوى من عمله بالحمل واذا كان كذلك فكيف يكون العمل بالطريق الاول انما هو في الظرف وعديله وبالطريق الثاني انما هو في الفاعل والمفعول لانه يلزم عمل الضعيف في القوي والقوي في الضعيف وهو خلاف المعقول وايضا لا وجه للتعبير عن الحدث بالرائحة ونص بعضهم على ان عمل

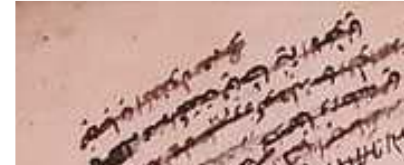

www.alukah.net

تعلم ان الاولى تقديره فعلا لانه الاصل في العمل خاصا لان كل شارع في شيء يهتم بما جعل التسمية مبدأ له موخرا ليفيد الاختصاص والاهتمام لان المشركين كانوا يبدءون باسمائهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام بالمقدم لان البلغاء يقدمون الذي شانهم وهم ببيانه اعني ويردون عليهم فان قلت اذا كان الاولى تقدير الفعل موخرا فما بال قوله تعالى اقرا باسم ربك قدم الفعل واجاب ان كلام الله تعالى احق برعاية ما تطلب برعايته قلت اجيب عن ذلك بوجوه الاول ان الاهم في القراءة لان اول ما انزل اقرا الى قوله ما لم يعلم على ما صرح به الكشاف في اول سورة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على القوم الكافرين

الحمد لله على افضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله [redacted]

بمحذوف انما حذف لكثرة الاستعمال ولفهم المعنى بدون ذكره ولان المقصد المتعلق بالكسر بيد ليلد قول المطول نقلا عن دلائل الاعجاز ما سمي كلام فيه مزايد على مجرد اثبات الشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض والمقصد من الكلام كما لتذهب نفس السامع عن كل مذهب ممكن في المقام اتفاقا اي من اصحاب القولين بعد فلا ينافي القول بالزيادة وهو مرجوح لانه يودي الى ارتكاب شيء مقصور على السماع مع تاتي غيره مع ما فيه من ايهام الكسور اذ كان دخول في القرآن والسنة وكلام العرب لتقوية الحكم الثابت لا لتوقف اصل المعنى عليها ولذلك سميت زائدة والاولى في الكتاب والسنة ان يقال صلة كما عليه المشايخ وسواضع الرياء قيما اخير ليس وما ولو تميمية عن التميمي في اضافة الخبر الى ما على القول بانها تميمية ولحن ذكر عالم ينتقض النفي والا فلا فيكون ايجابا وخبر كان المنفي نحو ما كان احد بالعجاهم وتقدم الصيان عن دم ان ايما زائدة في التوكيد بالنفس والعين نحو جاء زيد نفسه او عينه وعطف عليه واقع خلافا لبدر المجار متعلق بمحذوف حال من زيد اي مستلبسا بنفسه ومعنى المجال يظهر في المفهوم كما قيل في حوالله قايم بنفسه ومتعلق بجا والام ما ذكر نعم لو اريد بزيادتها فيه تحقق التوكيد بدونها لصح لكن هذا لا يفيد زيادتها لوجي بها زيادة اصطلاحية كما نبه عليه بعض الفضلا وظاهر تقديره للمتعلق ابتدائي او ابتداء ان الباء غير قسمية لان جعلها قسمية والمقسم به الاسم او الذات يودي الى تقدير مقسم عليه مراد تحقيقه بالقسم وفي تقديره للفعل وارتكاب خلاف المقصد واما جعل المقسم عليه نحو يقول في كلام شارحنا فيرد عليه التزامهم اللام واحدى النونين في الفعل الواقع بعد القسم اذا كان مضارعا مثبتا نحو لتبيننه للناس على ما افاده السيد قول اي ابتدائي اي منشا والا فالاسم صادق بنحو كان بن فعند النظر الى ان تجعل المتعلق اسما للمبتدا فيكون الظرف لغوا ومحل المجرور النصب به على المفعولية وتخبر محذوف كالمبتدا واما اخير فيكون الظرف مستقرا متعلق ومحل المجرور رفع كالمفعولية ايضا وبعضهم جعل المجموع اخبارا والمجرور على هذا الاحتمال محل رفع باعتبار وقوعه موقع الخبر وتباينه على ظاهر او اخبر محذوف كالمبتدا ينبني على الاحتمالين ان حذف المتعلق وجب في الثاني للعموم دون الاول هذا ان جرينا على القول بان الخبر هو المتعلق واما ان جرينا على القول الثاني وهو ان الخبر نفس المجار والمجرور كان محل المجموع رفعا على الخبرية للمصدر وكان المحذوف المبتدا فقط وانما كان المحل عن هذا المجموع المجار والمجرور لانه الواقع موقع المتعلق وقولهم لا محل للحرف اي وحده واما ان جرينا على القول الثالث وهو ان الخبر المجموع المتعلق المحذوف والمتعلق المذكور فمحل المجرور رفع على المفعولية بالمتعلق ولا محل للمجموع المجار والمجرور لانه جزء الخبر على هذا القول وجزء ما لا محل له لا محل له باعتبار محل كلمة فاستفيد من هذا

المصدر في الفاعل كيف رايحة الفعل لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فعلى هذا يكون
المحترز عنه بقول المحض في الظرف وعديله انما هو المفعول فقط واما الفاعل فهو كالظرف
وعديله ويحتمل ان معنى اجواب ان الظرف وعديله لما اكتفوا في العمل فيهما برايحة الفعل فقد
تساهلوا فيهما في ذلك فيتساهل فيهما ايضا بعمل العامل بحذوفا لانفتاح باب التساهل
فيهما فيكون هذا الجواب عين الجواب الاخر الذي سيذكره في مثل هذا المقام وهو التساهل
في الظرف وعديله بخلاف ما لو كان العمل بطريق الحمل لانه لو كان بذلك لكان تشديد فيهما فليتنبه
فيهما ايضا بعدم عمل المحذوف فيهما كذا ظهر والله اعلم بحقيقة الحال وقوله فيقل
ويلزم عليه هذا الايراد والجواب مبني على فهم كلام من استعان بالمبتدا وهو جواب اخر بلزم
من حذف العامل الامن عمل المحذوف وفي كلا استعمل لما اذا علق بكاين فالاير وسواء جعلنا
الخبر هو المحذوف او هو مع المذكور لان اسم الفاعل يعمل محذوفا وما اذا كان الخبر نفس الجار
والمجرور فلا يرد ايضا لان المصدر الواقع مبتدا الخبره جملة مصدرية وهي اجنبية فوقع الفاصل
بين المفعول وجعلته مبتدا الخبر وهي عاملة في الخبر فتامل وعدم عمل محذوفا مر وجهه
الاولى اما من الجهة الثانية فبنعمل محذوفا كما يعمل منكورا قوله وبجار المضاف هذا
مذهب الجمهور وقيل الاضافة وقيل الحرف المنوي قوله بدل اي او عطف بيان قوله
اذ لا يتقدم البدل اي او عطف البيان قوله على النعت اي نعت المبدل منه او المبين والا فهو
متقدم على النعت على كل حال قوله مبنيان في البناشي اذ نص شيخ الاسلام على انه يصح كونه
نعتا على القول بانه علم نظر الاصل قوله علم اي بالغلبة قوله او صفة مراده بها ما قابل علم
لا النعت الاصطلاحي ليلا يلزم بناء الشيء على نفسه واعلم انه يجوز قطع كل من النعت
والبدل وعطف البيان فلا تتعين التبعية ولا مانع من كون الرحيم توكيدا للرحمن بنا على
تراد فهما ونكتة ترغيب العباد في التخلق بالرحمة وتقوية رجايهم رحمته لكن تركيب المحض لكونه
بعيدا قوله في غير البدل وهو النعت وعطف البيان والتوكيد قوله اما جر المتبوع وهو
هنا المضاف او الاضافة او الحرف المنوي وقوله او بنفس التبعية قيل من حيث المعنى وقيل
من حيث الاعراب فتحته قولان ففي العامل هنا اقوال اخمسة قوله اما ثالث للعامل في المتبوع
قد علمت ان العامل في المتبوع فيه اقوال ثلاثة قوله على الاصح مقابله ان العامل هو العامل
في المتبوع قيل اصالة وقيل نيابة عن المقدر قال الاقوال خمسة ايه قال السيوطي ولو قيل
العامل في جميع التوابع هو المتبوع لكان له شواهد ولذلك اظهر والاعراب اي
اي والاجل عدم استثقال الضمة على الواو الساكن ما قبلها اظهر والاعراب اي ولعل تعرضوا بان
هذا التعليل وهو عدم استثقال الضمة على الواو الساكن ما قبلها اخص من المدعى وهو
اظهار الاعراب الشامل للضمة والفتحة والكسرة على الواو واليا الساكن ما قبلها وانما يكون
مناسبا للمدعى كوقال واعترض بان الحركة لا تستثقل على حرف العلة اذا سكن ما قبله
ويمكن اجواب بان المعنى وذلك لظهور الاعراب جميعه على الواو واليا ولذلك اظهروا

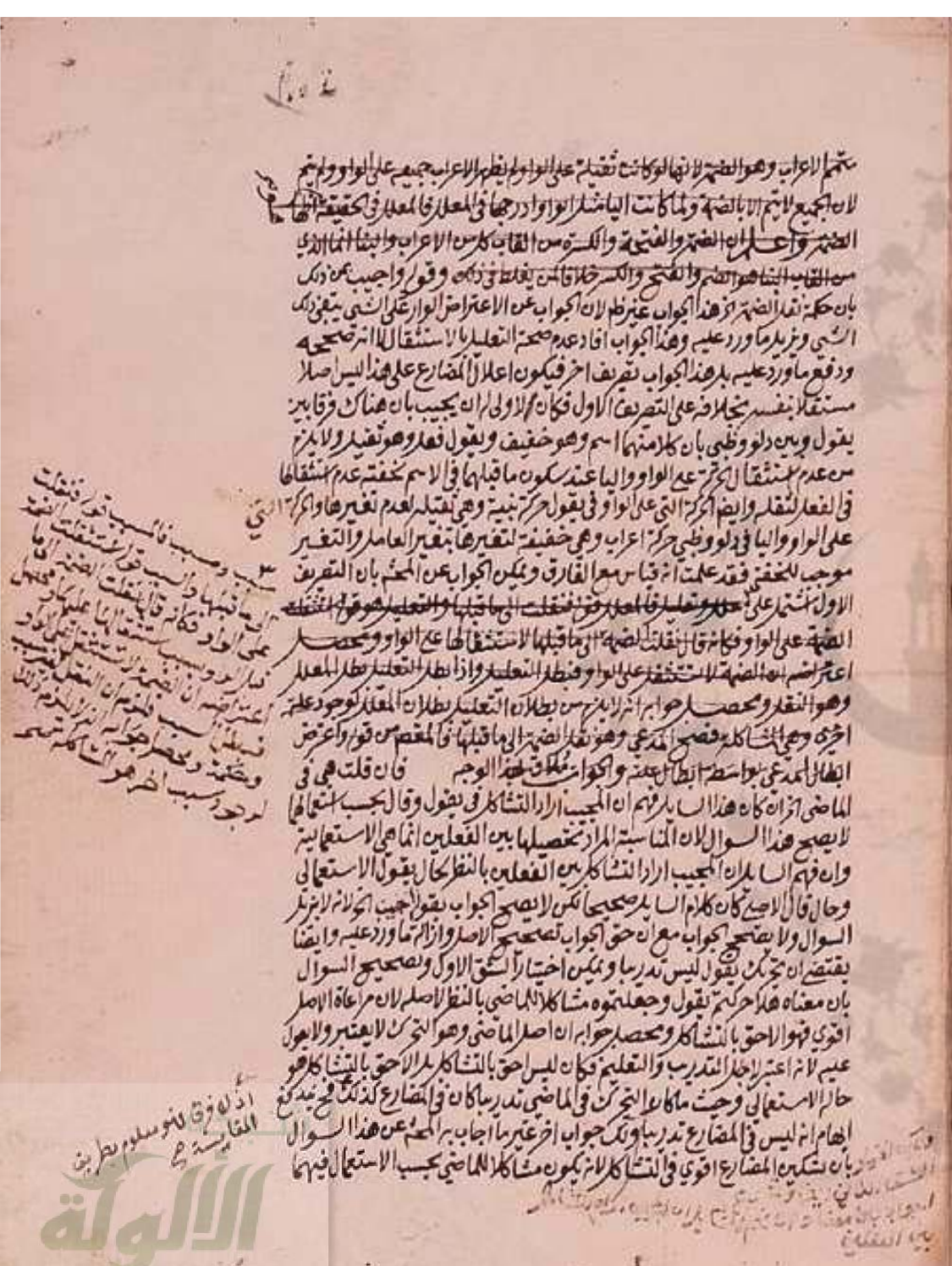

ستتم الاعراب وهو الضمة لانها لو كانت ثقيلة على الواو لم يظهر الاعراب جميعه على الواو واليا
لان الجميع لا يتم الا بالضمة ولما كانت اليا مثل الواو اردجها في المعلل فالمعلل في الحقيقة الضمة
الضمة واعلم ان الضمة والفتحة والكسرة من القاب كل من الاعراب والبناء انما الذي
من القاب البناء هو الضم والفتح والكسر خلافا لمن يغلط في ذلك وقوله واجيب عن ذلك
بان حكم نقد الضمة اذ هذا الجواب غير ظاهر لان الجواب عن الاعتراض الوارد على الشيء يتوقف ذلك
الشيء وغير ما ورد عليه وهذا الجواب افاد عدم صحة التعليل بالاستثقال لانه صحيح
ودفع ما ورد عليه بل هذا الجواب تعريف اخر فيكون اعلال المضارع على هذا ليس اصلا
مستقلا بنفسه مخالفا على التعريف الاول فكان هو الاولى لان يجيب بان هناك فرقا بين
يقول وبين دلو وظبي بان كلا منها اسم وهو خفيف ويقول فعل وهو ثقيل ولا يلزم
من عدم استثقال الحركة على الواو واليا عند سكون ما قبلهما في الاسم تحققه عدم استثقالها
في الفعل لثقله وايضا الحركة التي على الواو في يقول حركة بنية وهي يقتل لعدم تغيرها واما الحركة
على الواو واليا في دلو وظبي حركة اعراب وهي خفيفة لتغيرها بتغير العامل والتغير
موجب للخفة فقد علمت انه قياس مع الفارق ويمكن اجواب عن المحض بان التعريف
الاول اشتمل على علة وتعليل فالعلة نقل الضمة التي ما قبلها والتعليل هو قولنا لثقله
الضمة على الواو فكانه قال نقلت الضمة التي ما قبلها لاستثقالها على الواو ويحصل
اعتراضه بان الضمة لا تستثقل على الواو فبطل التعليل واذا بطل التعليل بطل المعلل
وهو النقل ويحصل جوابه انه لا يلزم من بطلان التعليل بطلان المعلل لوجود علة
اخرى وهي المناسبة فصح المدعى وهو نقل الضمة التي ما قبلها فالمعترض من قوله واعترض
ابطال المدعى بواسطة ابطال العلة والجواب منع هذا الوجه فان قلت هي في
الماضي اخف كما مر فكان هذا السايل يتوهم ان المجيب اراد التشاكل في يقول وقال يجب استعمالها
لا يصح هذا السؤال لان المناسبة المراد تحصيلها بين الفعلين انما هي الاستعمالية
وان فهم السايل ان المجيب اراد التشاكل بين الفعلين بالنظر الحال يقول الاستعمالي
وحال قال الاصلي كان كلام السايل صحيحا لكن لا يصح جواب المجيب بقوله لجيب اخ لانه لا يناسب
السؤال ولا يصح جواب معان حق الجواب تصحيح الاصل وازالة ما ورد عليه وايضا
يقتضي ان يتحتم يقول ليس تدريبا ويتعين اختيار السبق الاول وتصحيح السؤال
بان معناه هلا حركتم يقول وجعلتموه مشاكلا للماضي بالنظر الاصل لان مراعاة الاصل
اقوى فهو الاحق بالتشاكل ويحصل جوابه ان اصل الماضي وهو التحرك لا يعتبر والاصول
عبث لانه اعتبر لاجل التدريب والتعليم فكان ليس احق بالتشاكل بل الاحق بالتشاكل هو
حال الاستعمالي وحيث ما كان التحرك في الماضي تدريبا كان في المضارع كذلك فلم يندفع
ابهام انه ليس في المضارع تدريبا وتلك جواب اخر غير ما اجاب به المحض عن هذا السؤال
بان تسكين المضارع اقوى في التشاكل لانه يكون مشاكلا للماضي بحسب الاستعمال فيهما

www.alukah.net
الألوكة

وبحسب الاصل فيهما بخلافه على ما قاله الا ان يقدر بدليلا تزل فذمك وتغيير المض
بالمضارع اذ الاتيب بدل المض اث ثم بعد ذلك بنا في هذا الاشعار ظاهر قوا فيما يأتي علمته
للصغار فانه يشعر بحصول التاليف بالفعل وانقضائه الا ان يقال اريد تعلم وانما عبر بالمض
بشعر لاحتمال ان تكون الخطبة متاخرة عن التاليف فعبر عن الماضي بالمضارع لحكاية الحال الماضية
وهي ان تفرض ما وقع في الماضي كانه واقع الان استحضارا للصورة العجيبة ويويد هذا
الاحتمال ظاهر قوله علمته للصغار والمراد به هنا الانسان اذ انما عبر بالمراد لان للعبد
اطلاقات ربما تبلغ درينها غير هذا ثم ان كان هذا المراد معنى حقيقيا كان قوله لانه
مملوك لباريه بيانا لوجه اتصاف كل انسان بالعبد وان كان معنى مجازيا اي ان اطلاقه على
كل مجاز بجامع ان كلا من كل حر وارقيق مملوك ولو للخالق كان قوله لانه مملوك لباريه بيانا
لعلاقة المجاز اقول وهو صفة في الاصل اذ معناه ان العبد في الاصل لا يستعمل الا
بالموصوف المتذكور او مقدرا نحو جاءا رجلا العبد او جاءا العبد مع ملاحظة الموصوف
المحذوف والمعنى جاءا رجلا العبد ثم استعمل استعمال الاسماء اجاز مدة بان قطع النظر عن
موصوف فيقال جاءا العبد من غير ملاحظة موصوف كما يقال جازيد قوله والمراد بالعبد
هنا المتعبد اذ هذا مراد زايد على المراد السابق فالمقصد من المراد السابق الاشارة الى ان المراد مطلق
ذات حيوان ناطق ولو حرا والمقصد من هذا المراد بيان ان المراد من العبد من حيث انه عبد
انما هو الخضوع والتذلل لا غاية الخضوع والتذلل للرقاق فاراد بالمراد الاول الذات وافاد بالمراد
الثاني الصفة زايدة على الذات وقوله التي هي التذلل اذ هذا ايضا في ظاهر ما سبق من قوله
لانه مملوك لباريه لان قصد العبودية هي المملوكية ويمكن اجواب بان العبودية اطلاقين
الاول المملوكية والثاني التذلل ويحتمل ان احدهما مضى حقيقي والاخر معنى مجازي لان
المعنى الحقيقي فليراجع نحو الكاتب لمن يعرف حقيقة الكتابة قوله لان العبادة اذ اي
لان غاية التذلل انما تكون للانبيا والمرسلين والملايكة المقربين لا لغيرهم كذا وتسليم
ان تكون في غيرهم ينبغي ان لا يحمل العبد في عبارة الشارح على هذا المعنى الابد ليل يفيد ان
منتصف بهذا المعنى ونفرض انه دل الدليل على ذلك لا ينبغي لمسلم ذكر نفسه هذه كما هو
طريقة غير المحدثين قال الله لا تزكوا انفسكم تدبر او كثير الفقر اذ ومانعة خلو
يجوز الجمع وارادة الثاني وحده مرجوحة لانه اث وغيره دايم الفقر لا كثيره الموعم انه قد
لا يحتاج اليه ولا يكون فقيرا في بعض الحالات كما افاده العلامة العدوي رحمه الله ونفعنا
ببركته ان قلت لم عبر بالفقير دون المفتقر مع انه ابلغ واصرح في التواضع قلت انما
لم يعبر به لانه من الافتعال الذي قد يأتي للتكسب اي المتكلف للفقر الذي ليس الفقر
ثابتا له بخلاف الفقير سيما ان جعل صفة مشبهة وايضا تاسيا يقول الله تعالى وانتم الفقرا
فانه جمع فقير لا مفتقر كذا قيل واما قول بعضهم تاسيا يقول الله تعالى
الله فقير ففي نفسي منه شيء اي سيده وقاهره الاحسن هو التفسير بالسيد لتقابل

العبد

العبد كما ان الغني مقابل الفقير ففي كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق وهو الجمع
بين متقابلين او اكثر فان نعت المعرفة اذ وجه هذه القاعدة ان المقصد من نعت
المعرفة التوضيح فاذا تقدم النعت كان اخروج عن هذا المقصد الى التقييد المستفاد من اية
لواعرب حالا محلا بالغرض ولما كان المقصد من عطف البيان التوضيح والبدل اقرب منه وان
كان المقصد منه الانتقال الى الحكم لم يكن هناك خروج عن المقصد الاصلي لواعرب المنعوت بدلا
او عطف بيان وقع اوقعت النكرة اذ وجه هذه القاعدة انه لما كان المقصد من نعت النكرة تخصيص
والتخصيص ملازم للتقييد او هو عينه كان منصوبا على الحال اذا تقدم لان الحال للتقييد
فلم يكن هناك خروج عن المقصد الاصلي او يقال ان القاعدة الاولى مبنية على الراجح من عدم
جواز كون الحال معرفة والقاعدة الثانية مبنية على مراعاة الاطراد لانه لواعرب نعت النكرة يجب
العوامل يلزم وقوعه في بعض التراكيب مبتدا بلا مسوغ فاعرب حالا لوجود مسوغ الحالية
دايما وهو تقدمه على صاحبه اذ اعرب حالا من المنعوت بحسب الاصل بخلاف ما لو اعرب
بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببالي الان في توجيه كلامهم شم ان الابد لتقديم النعت على منعوته
من نكتة وهي هنا المبادرة الى وصفه بالاوصاف المذكورة وفي قول الشاعر لمية موحيا طلل
المبادرة الى بيان ما حصل المنزل بحبوبته بعد رحيلها وهو الايحاء وكن على بصيرة في ذلك
تجد النكتة ظاهرة قال بعض الفضلا والظاهر ان كلا من القاعدتين السابقتين غير متعين
لان الظاهر جواز البدلية وعطف البيان في نعت النكرة ايضا والحال في نعت المعرفة على القول
بمجيء الحال معرفة وان الامر دايرا بحسب ما يقصده المتكلم فان قصد التقييد كان المقام للحالية
او الانتقال الى الحكم والتوضيح كان المقام للبدلية والبيان شم رايت في حاشية الاشموني عن
الدماميني ان قولهم نعت النكرة المتقدم يعرب حالا غالبي لا لازم كما تقدم ولعل ما سبق لنا من
التوجيه يدفعه والله اعلم بدلا وعطف بيان من خالد يرد عليه انه سيجعل الازهري
صفة خالد فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت والقاعدة العكس وايضا يرد عليه
جعله بدلا البدل من البدل وفيه خلاف وانظر ما وجه عطف البيان فالاولى جعل صفة خالد
قولا على انه تابع لعبد الله على انه بدل اخر يرد عليه انه سيجعل الازهري صفة لعبد الله فيلزم
عليه تقدم البدل او المبدل عليه والمفاعلة ليست على بابها لك ان تقول على بابها وان كلا
يعامل الاخر وان اختلف المعامل به فالمعبد يعامل مولاه بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا
قيل لكن بعد هذا امران الاول انهم لا يكون الامن جانب الله والمتعلق يكون
متانيا فيهما نحو ضارب زيد عمرا بالجارة فان الجارة حصل الضرب بهما من زيد وعمرو والا ان نقا
المراد بالعطف مايشمل الطاعة من جانب العبد او هنا ان حذف الواو ومع ما عطفت او دعوى
ان هذا لايزم الثاني ان اللايق بحال العبد ان يلاحظ ان لا عمل له في جانب الله تعالى عز وجل غير
قوله وهذه الجملة المراد منها انشاء اذ ويصح على بعد جعلها حالية على تقدير قد الغرض منها
التحدث بالنعمة حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التاليف فيكون المراد بها الاخبار

لا الانشاء قوله واللطف التوفيق هذا عند جمهور اهل السنة ويطلق بمعنى الدقة والصغر تقول لطف الشيء اذا دق وصغر فالفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا احسن اليه فيتعدى بالباء فقوله اخفى على الثاني صفة لازمة واللطف بمعنى الملطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصصة لان الاحسان والخلق وان كانا لا يطلع عليهما احد على ما لغيرهما من العرق يوصفان بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم وبالخفاء باعتبار نفسهما والاولى ان يراد اما اضافتهما العلوم والادراكات او نفس العلوم والادراكات ليكون الاشارة الى ان المشروع فيه نوع من العلوم هذا على جعل الخفي بمعنى المستتر وقال التبريزي وانما اتى بهذا الوصف ايذانا بان لطفه تعالى بخلقه مستور عنهم بانهم من حيث لا يحتسبون هو وقال بعضهم قصد العابد كذا اللطف المستتر صيانة له لئلا يستتر ان كان الخفي بمعنى المستتر او المظهر للمشرف براد هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن غلبة مقام التظهر نعم سيدنا عليه السلام كان يمعنى الظاهر والخفي اما اما علم فاعلم اي خاف او اسلم مفعول اي تخفى من باب رمى وقال ابن الحنفي اللطيف كونه لطف العلم وحسن عليه اذا علمت انه يصح جعله بمعنى المستتر ويصح جعله بمعنى العظيم من اطلاق الشيء على ضده اطلاقا حقيقيا على ما قال بعضهم فاقتصار المدابغي وعبد المعطي على تفسيره بالظاهر وتبعهما المحشي قصور تدبر

المراد بالاجر الدوام المناسب الادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه اللهم ادم عليه مراده اذا اشار بذلك الى ان العبارة مقلوبة ونكتة القلب المبالغة في قوة النعم حتى تصلح الاجر الموالف عليها وان في العبارة مضافا مقدرا فالموصوف في الحقيقة ليس هو البر بل المضاف المقدر ليصح الوصف بالجمع اذ البر مفرد لفظا لا يوصف بالجمع او الاشارة الى ان المراد من البر مراتبه الكبر ليصح الوصف بالجمع فلا تقدير على هذا ومثله اغير عزيز في الكلام وقال الشيخ يا قوم اللهم ادم عليه مرات اكرفيه عكس كلام الف اذا الضمير فيه مفعول الفعل والعوايد مجرور على وقد عكس في احد ذلك كما تراه ولو سبر فيما ذكر على ان عبارة الف مقلوبة لساغ العكس في الكل لكن لا حاجة اليه ذ يصح ان يقال اللهم اجره اي دمه اي اللهم اجعله دايما على عوايد البر اي مصاحبا لها من غير انقطاع لها وبعد هذا كله فيظهر ان المجري الوقوع والحصول من قولهم جرى الامر حصل كما في قولهم فرح الدمع جفوني وجرى من عيوني وكفى ما قد جرى اي حصل والاجر الجعل جاريا وحاصلا على وجه الوقوع ويصح الكلام لكن يحتاج لتقدير الاستمرار اذ العوايد ما عاد بالفعل ولا معنى لطلب الوقوع عليها لحصولها ولعل هذا هو مراد العلامة المدابغي فيتدفع اعتراض المحشي عليه بقوله ولا حاجة اي نعم قد يقال كما قاله بعض الفضلاء ان المواظبة عوايد باعتبار عود نوعها فيلزمه ذلك او المراد ما من شانها ان تعود فلا حاجة الى تقدير الاستمرار هو بزيادة

ويحتمل ان يكون المراد بالعوايد جمع عايدة بمعنى اكرفعايدة على هذا اسم بمعنى الصلة والمعروف بخلافه على الاول فانه صفة للاسم وقوله الاضافة بيانية او على معنى من هذا ان اريد بالبر المبرور به اما ان ابقي على معناه المصدري فتكون على بمعنى اللام بالحا المهملة بينه وبين اخفى الجناس اللاحق وهو اتفاق الكلمتين لفظا لا في حرفين متباعدين المخرج كما في قوله /////

وقوله وان لم تتم الاستناب والجعل مستمرا اه عبارة الشبيتي وقوله لان حركة الخصوصة اه الخاص وهو الامور الثلاثة الباقية وهي ما انا ناسب الجزيي اه

صيغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وتغره في صفا وادمعي كاللالي فقد اختلف الليالي و

اللالي بالياء والهمزة وهما بعيد المخرج اي ليس مخرجهما واحدا بخلاف ما اذا قرب المخرج فان يحاذ يقال ازبجنا من الاستخ كما في قولهم وجد ينهون عنه وينأون عنه فان الهاء والهمزة من مخرج واحد وهو اقصى الحلق

كالنعت لاصفة اي والاعطف بيان ايضا لاشتراط التوافق فيه تعريفا وتنكيرا فان اضافة اسم الفاعل المعهود اعناه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كما هنا وان لم يعتمد تكون اضافته غير مفيدة للتعريف لان اصل ضارب زيد ضارب زيدا فزيدا مفعول ضارب بحسب الاصل لكن بشرط الاعتماد فلما اضيف لم تفد الاضافة الا حذف التنوين ولم يحصل الاعتماد لزوال المفعولية الصريحة فقول المحشي المعهود اي بالقوة اذ لا يكون معمولا بالفعل الا عند الاعتماد واذا كانت اضافته غير مفيدة للتعريف لم يصح جعله نعتا للمعرفة بل والعطف بيان لما علمت فيكون بدلا لانه يجوز ابدال النكرة من المعرفة هذا كلامه ولك تصحيح الوصفية وعطف البيان بانه يصح ان يراد به مطلق زمن او ازمن الماضي او يراد منه الاستمرار الحالي الماضي واما ان نظر للحال او الاستقبال كانت اضافته لفظية كما يستفاد من الصباغ الا ان يقال ان المضاف اذا كان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن نكرة لا يزول فراجعه

لانه اي لفظ رافع ليس فيه ان معناه ان اسم الفاعل اذا كان غير معتمد على نفي او استفهام او حرف ندا او موصوف او مخبر عنه لا يصح ان يعمل النصب في المفعول الا اذا كان مقرونا بال ولا فرق بين ان يعتمد على نفي ولا استفهام ولا حرف ندا ولا مخبر عنه كما هو ظاهر ولا موصوف لما علمت انه يبدل وكونه بدلا لا يكفي في الاعتماد كما هو ظاهر كلامهم ومحصل المسئلة عمل اسم الفاعل انه اذا كان مقرونا بال عمل النصب في المفعول مطلقا سواء كان معتمدا على احد مما سبق اولا وسواء كان بمعنى الماضي او الحال كما قال في الخلاصة وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعمله قد ارتضى واما اذا كان مجردا من ال فلا يعمل الا بشرطين كونه بمعنى الحال او الاستقبال والاستمرار وينفرد بجانبها وكونه معتمدا على احد مما سبق كما قال في الخلاصة كفعل سهم فاعل في العمل ان كان عن مضيه ودولي استفهام او حرف ندا او نفيا او جامد او مبتدا فقد علمت من هذه الفوائد وما قبلها ان كون اضافة اسم الفاعل لفظية متوقف على شرط واحد وهو كونه بمعنى الحال او الاستقبال والاستمرار وينظر في انه يجوز ان عمل في المفعول متوقف على شرطين ما تقدم والاعتماد ثم ان كلام المحشي معترض من وجوه الاول ان قوله ابدا ربما يوهم تعين البدلية مع انه يصح كونه خبر مبتدا محذوف اي هو رافع فان اجبت عن هذا بان مقصوده تعين البدلية بالنسبة للوصفية اخذا من قول الاصفر قلنا يرد عليه انه يوهم صحة كونه عطف بيان اذا الغرض نفي كونه صفة فقط لا تعيين البدلية مع ان عطف البيان لا يصح كما لغت الثاني ان قوله لا يصح نصبه اي يفيد انه لا وجه لصحة الوصفية اصلا مع انه تقدم لك تصحيحها الثالث ان قوله لا يصح نصبه اي يفيد انه لا وجه لصحة النصب اصلا مع انه يمكن ان رافع خبر مبتدا محذوف اي هو رافع ويراد من رافع الحال او الاستقبال او الاستمرار

www.alukah.net

واعلم ان كلا من الغرابة والتنافر والتعقيد مخل بالفصاحة فذكرها بعد قوله الفصيح من ذكر اللازم بعد الملزوم او الداخل في حقيقة الشيء بعد ذكر ذلك الشيء على ما هو معلوم في محله وكان الاولى له ان ينبه على اتصاف اشرف الخلق بالبلاغة كما افاد ذلك في الفصاحة لان البلاغة فوق الفصاحة لاشتراط الفصاحة فيها وزيادة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مثلا اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب مشركا في بطلان عبادته وقال له مثلا عبادتك لا تنفع كان هذا الكلام فصيحا لمن حال المشرك الانكار على بطلان عبادته وعدم نفعها فالذي يناسب ان يقال ان عبادتك لا تنفع وان عبادتك لهي ضارة ونحو ذلك فلا يلزم من الفصاحة البلاغة دون العكس وكان الاولى له ان يذكر التجريد ايضا في جانبه صلى الله عليه وسلم ويوصف بها الكلمة فيقال كلمة فصيحة اي سالمة من تنافر الحروف ومن الغرابة ومخالفة القياس وكلام فصيح اي سالم من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة كلماته وكاتب فصيح وشاعر فصيح اي ذو ملكة الى اخر ما تقدم في الكلم فمن هذا تعلم ان التعريف الذي ذكره انما هو لفصاحة المتكلم فقوله بعد ويوصف بها اي بالفصاحة من حيث هي والا اشكل

ويوصف بها اي فيقال كلام بليغ اي مطابق لمقتضى الحال ومتكلم بليغ شاعرا او كاتبا اي ذو ملكة الى اخر ما في المختصر فمن هذا تعلم ان المعنى الذي ذكره خاص ببلاغة المتكلم فقوله بعد ويوصف بها اي بالبلاغة من حيث هي والا اشكل ولا يقال كلمة بليغة اي مطابقة لمقتضى الحال وقال بعضهم يقال ذلك اذ الكلمة المعرفة تطابق مقامها والنكرة تطابق مقامها اي الذي تجرد اعني النقايص لمناسب الفصاحة والبلاغة الا ان يراد به ما هو مذكور في البديع وهو ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها كما في قولهم فيها دار الخلد اي في جهنم فانتزع من دار الخلد التي هي جهنم دار مثلها وجعلها فيها للمبالغة وكما في قول الشاعر تغذى بي الصارخ الوغى بمستلئم اي تجري بي هذه الفرس الى الخائف من عربجا الكوني مع شخص لابس لامة الحرب يريد نفسه لكن انتزع منه شجاعا للاشارة الى كماله في الشجاعة ولا يخفى اشتمال هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال ففي ذكر الرفع والنصب والخفض والجزم وكذا ذكر التشهيد فان ثم كتاب في النحو لابن مالك وكذا ذكر النحو والاعراب والضمير فان ذكر هذه الاشيا يشعر بكون موضوع التاليف في النحو لان براعة الاستهلال هي ان يذكر المتكلم مثلا اول غرضه ما يشعر بمقصوده واما ذكر الفصاحة والغرابة والتنافر والتعقيد والبلاغة والتجريد فليس من براعة الاستهلال هنا انما هو براعة استهلال لمن يريد التصنيف في المعاني لا في النحو الا ان يقال انها تعلق ما بالنحو كما يعلم بالوقوف على المطولات ثم انه قدم الرفع لتعلقه بالله وبكونه عمدة بخلاف النصب وما بعده وقدم النصب على غيره لجريانه في كل من الاسم والفعل بخلاف ما بعده فانه خاص اما بالاسم او الفعل وقدم الخفض على الجزم لان الخفض مختص بالاسم الذي هو الاشرف بخلاف الجزم فهو بالفعل الذي هو مفضول واصل الكلام مهما يكن من شيء الخ حذف يفيد ان بعد من معمولات الشرط وهو خلاف ما اختاره اخرا والاسمية لازمة لها عبارة الشرقاوي على التحرير والاسمية

لازمة للمبتدا وهي اولى مما صنع المحشي فتفسيره عبارة الشرقاوي التي نقلها ليس بالحسن فكان الاولى ان يقول لازمة له ويكون الضمير راجعا للمبتدا والفا لازمة له اي للشرط والمراد انها لازمة للشرط غالبا اي في غالب الجواب مواضع المحصور وهي السبعة المذكورة في قوله اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وقد وبالتنفيس وغير الغالب المحصور ايضا وهو الماضي بغير قد وما والمضارع المثبت الخالي من التنفيس والمنفي بلا فحين تضمنت اذ تفرع على ما قبلها غير ظاهر لان المفرع يقتضي ان اما نايبة عن مهما ويمين والمفرع عليه وهو قوله واما نايبة عن مهما يقتضي انها لم تنب عن يكن بل عن مهما فقط ويمكن الجواب بان ما تقدم فيه حذف والتقدير واما نايبة عن مهما ويكن بدليل المفرع فهو قرينة على الحذف وكون اما نايبة عن مهما ويكن هو الماخوذ من كلامهم والذي نحاه بعض المحققين انها لم تنب الا عن مهما فقط وفي كلام ابن الحاجب ما يصرح بذلك ونص عبارته والتزموا حذف الفعل بعدها يعني اما والتزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما هو عوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفا قدم عليها الغرض العوضية ثم المراد بالتضمن الاقامة والمراد بالمعنى ما يعني ويقصد لا ما قابل اللفظ فاضافته لما بعده بيانية وبهذا سقط ما يقال لم يعهد تضمين حرف معنى اسم وفعل لانه مبني على ان المراد بالتضمين الاشراب لزمها ما لزمها اشار بهذا الى ان لزوم الفا لاما كلي اي دايم موجود في جميع المواضع ولا يقال يلزم مزية الفرع على الاصل لانا نقول لما كانت ضعيفة بالنيابة جبرت باللزوم دايما لا يقال في كون لزوم الفا لاما كليا نظر لانها قد تحذف اذا دخلت على قول حذف بقي معمولا نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وفي غير ذلك لانا نقول معنى كون لزوم الفا لاما كليا ان الجملة بعدها لا ترتبط الا بالفا سواء كانت مذكورة او محذوفة ومعنى غلبة اللزوم في الشرط غير اما ان الفا تربط الجملة بالشرط في الغالب المشار اليه بقوله اسمية طلبية الخ فالفا لا بد منها في الغالب ولهذا اذا وجد موضع من السبعة لم تذكر فيه الفا حكم بانها لا بطة لكنها محذوفة نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها او بانه شاذ وقد لا ترتبط كما في غير هذا الغالب المحصور ايضا وليس معنى كون لزوم الفا لاما كليا انها لا تحذف اصلا حتى يتجه هذا السوال هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه فانه نفيس قل ان تقف عليه بهذا الوجه اقامة للازم اي مفعول لاجله عامله قوله لزمها والمراد بلزومها الا الزوم هنا والا ما كان هذا مراد الا انه الذي يظهر من التعليل وايضا ليتحد المفعول له والعامل في الفاعل ثم انه قوله اقامة الخ يقتضي ان القائم مقام مهما ويكن هو الاسمية والفا والكلام السابق يقتضي ان القائم مقامهما هو اما فكان الاولى ان يقول بدل قوله اقامة اي استيفا لا الا على هذا التضمن بوجود اللازم وح لا يحتاج لما ذكره بعد من قوله في بحمله على الاحتمال الاول في كلامه ويمكن الجواب بانه لا مانع من اقامة اما واللازم معا فقوله اقامة اي زيادة على الاقامة السابقة قيام الاسمية باما لكونها حرفا الصقوها اي لان ما لا يدرك كله لا يترك كله

واعترض ذلك بقولك فاما ان كان من المقربين واجيب بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق تقديرا على القول بانه من معمولات الجزاء اما على القول بانه من معمولات الشرط فالفا في موضع الشرط حقيقة اذ موضع ما قبل الجزاء ويصدق عليها اي الفا انها قبل الجزاء بخلاف فيها على الاول فانه تقدم بعض الجزاء وهو بعد فلم تقع الفا قبل الجزاء البعد جزء منه وهذا ليس موضع الشرط حقيقة نقله السيد الذهبي عن شيخه الدمهوجي نفعنا الله بهما لكن لا يخفا ان هذا منظور فيه لموضع الشرط المتسع اما ان نظر لموضع الجزاء فموضع هو موضع بعد على كلا القولين والجملة بينهما اي المبتدا والخبر اشاره الى المبتدا

ايقالها اي لعلامات الشرط والتفصيل المجمل الواقع في ذهنه [illegible] وليس كذلك بل هو شيء مناسب لما بعد اما كان يقال الازمان كثيرة اما قبل فلا اقول هذا شرح الخ واما بعد فاقول هذا شرح الخ وفيه تكلف اي تكلف تقدير المجمل وبعض المفصل للانتقال اي يوتى بها عند الانتقال وليس المعنى انها موضوعة له اذ هي اما للزمان او المكان والمكان باعتبار الرقم فيه بانه بعيد عن القصد بمراحل ليس القصد مهما يوجد شيء في المكان الذي بعد مكان البسملة من الورق المكتوب فيه هو امير على الازهرية والتقدير مهما يكن من شيء فاقول بعد البسملة اخ اشار بتقدير القول الى الجواب عن الاشكال بان كون هذا شرح الخ لا يترتب على الشرط وليس مستقبلا بالنسبة له لكن يلزم على تقدير القول انه لابد من اعادة الاخبار بمفعوله ثانيا عند وجود المعلق عليه واما الاخبار الواقع في حيز التعليق لا يكفي كما يظهر في قولك ان اعطيتني درهما اقول انك عالم فانه لابد من الاخبار بقولك انك عالم مرة اخرى عند اعطاء الدرهم وضالم بعد على ما هو الظاهر ويمكن رفعه بما في حاشية الامير على المغني بان ما وان كانت للتعليق الا ان التعليق فيها ليس على قوانين التعاليق من وقوع الجزاء في حالة دون حالة بل المقصد منها ان الجزاء واقع لا محالة وذلك امر يحقق اي اتم في التحقق والا فالتحقق حاصل في كليهما تامل اي قصير اخذه من اللطف بمعنى الصغر ويحتمل ان اللطيف بمعنى الذي لا يحيط بما وراءه من المحسوسات استعمل هنا للاشارة الى بيان المعاني ووضوحها متعلق بشرح يلزم على هذا تعلق المصدر بقول الطيف قبل استيفاء عمله فانه عامل في المجرور والا ان يقال اغتفروا في الظروف ما لم يغتفروه في غيرها وهو صحيح ان يراد بالشرح المعنى العلمي واللام بمعنى على اي كائن على لفاظ الاجرومية من كينونة المفسر بالكسر على المفسر بالفتح وعلى كل يلزم من شرح الخ اي لان شرح الالفاظ يكون ببيان المعاني واحوال التراكيب من الابتدائية والخبرية ونحو ذلك ولعل المراد انه شرح لمجموعها والا فبعض الالفاظ منها لم يتعرض له والاجرومية نسبة الخ وعليه فتكون الاجرومية بمد الهمزة وضم الجيم وتشديد الراء المضمومة ابن داود هذا ليس اباه حقيقة وانما هو جده كما في مر دوق ل الى صنهاجة بفتح الصاد وكسرها وكان عالما صالحا حكي انه الف هذه المقدمة بجاه البيت الشريف هـ ق ل اي وفي بيان الفروع ايضا اي كالامثلة التي يذكرها

فوائد تنبيه

وظهر كلام ش انه لم يوجد من علامات الشرط الا الفا وفيه ان التعليق عند عاملة وكذا الجزاء موجود وهو حصول فقد ان الجزاء وجود وقد يقال ان التعليق لم يوجد عند عدم وجود الجزاء عليه اي عدم ذكره وكذا الجزاء غير موجود له ان الجزاء في الحقيقة هو قولك لعبدك ومعنى عدم وجوده عدم ذكره له عدم ملكه خطئة فتامل

حيث شبه الدال والمدلول الخ هذا لا يناسب ما سبق من تقدير المضاف حيث قال اي في بيان ذلك والمناسب له ان يقال شبه الشيء مع تميزه بالظرف مع المظروف بجامع عدم الخروج في كل الا ان يقال كلام ضا على حذف مضاف اي او متعلق المدلول تامل وفيها احتمالات في الحكم فراجعها حاصل احتمالاتها على انها تشبيهية الاستعارة بالكناية كما قال او الاستعارة التبعية ان شبه الحال التي بين الدال والمدلول بالحال التي بين الظرف والمظروف وهو الظرفية الحسية ثم استعيرت الثانية للاولى ثم استعيرت في واكتفى عصام بالتشبيه فلا يحتاج الى استعارة المتعلق والاستعارة التمثيلية ان شبهت الصورة المنتزعة بالصورة المنتزعة ولا يضر افراد المستعار الذي هو في اذ فقد ذكر السعد انه قد يكون المستعار في التمثيلية مفردا لا على مركب وهو كذلك هنا او تشبيه بليغ اي كانه فيه لشمول ما ذكر قبل هذه الاوجه التي اجراها في التشبيه اوجها اخر اجراها في [illegible] الذي عليه مدار البيان لما كان يمكن بغير هذه الوجوه كان [illegible]

لانه لم يخرج عنها في نظر الان المبتدي هو الذي لم يصل الى حالة يستغل فيها بتصور المسبب فان بلغ تلك الحالة فهو المتوسط وان اتخصص غالب احكام العلم الذي تعاطاه وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهي ويمكن ان يجاب بان المحكم اشار الى ان المراد بالمبتدي من لم يتقن ما اراده والمنتهي من اتقن ما اراده والمتوسط متقن للبعض وغير متقن للبعض فبالنظر للاول منتهى وبالنظر للثاني مبتدي هذا مراده وفي قول ان احاق المتوسط بالمبتدي اوجب خصوصا ان جعل عدم احتياج المنتهي اليه من هضم النفس والتواضع للاية وهي ولا تقولن الخ والاستدلال لفعل الغير كالاستدلال لفعل النفس افاده مر ووضحه م د ان قلت لم اتى بالمشيئة في الانتفاع دون نفي الاحتياج قلت لعل ذلك لان المانع فيه بالمشيئة شانه ان يرغب فيه والانتفاع كذلك بخلاف عدم احتياج المنتهي فلا يرغب فيه بل ربما يرغب في الاحتياج نظرا الى حصول الثواب له بالانتفاع بتاليفه وايضا المشيئة لا تاتي الا للمشكوك وفيه الغير المتيقن كما في انتفاع المبتدي به بخلاف عدم احتياج المنتهي فانه قريب من اليقين قال بعض الافاضل اي الفن المعهود ذهنا وهو النحو هذا مبني على ان المعهد الذكري لتقدم مدخولها في قولهم العربية وان لم يعنون عنه بعنوان الفن اذ لا يلزم ذلك ع ف الحقيقة بدون الشريعة باطلة مثال ذلك انك اذا قلت لشخص صل الظهر فقال ان كان كتبني الله سعيدا دخلت الجنة وان لم اصل وان كان الله قدر لي ان اصلي صليت فقد نظر لباطن الامر وقول الشريعة بدون الحقيقة عاطلة مثال ذلك اذا قال الشخص لا اصلي الا الاجل ان ادخل الجنة ولا ادخل الجنة الا بالصلاة مثلا فهذا شريعته عاطلة عندهم ومعنى كونها عاطلة ان وجودها كعدمها عندهم لان دخول الجنة بفضل الله لا بالعمل وان كانت مخبرة فوا الواجب هو المخبر عنه على الخطيب وقد مثلت الطريقة والشريعة والحقيقة بالجوز فالشريعة كالقشر الظاهر والطريقة كاللب الخفي والحقيقة كالدهن الذي

حتى اي ويخ اهل الطريقة الصوفية قصد الله بالعلم والعمل والاخلاص هو الحكم الذي صلى الله عليه وسلم في البيتي بالطريق الموصلة الى الحقيقة وهذا يقتضي ان الشريعة والطريقة والحقيقة كالقشر واللب والدهن الخصوصية على وجه خصوصية فتامل

وضرب الامير اي مضروبه فهذا الاطلاق ليس بقرفا للنحويين كما ذكر ان نعم النحويون تعرفوا
فيه بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفم اعم من الصوت وغيره فخصوه بالصوت
هو بعض تغيير فلا يرد انه حج مجاز على انه لو سلم البقاء على المجازية فلا ضرر لوجود القرينة
المعينة اما المانعة فلا يتحقق الا بها فليست مرادة من قول السلم ولا تجوز ابلا قرينة بخلاف ما
كما في مواده ثم ان اشتهر اطلاق المصدر على اسم المفعول مجاز مرسل علاقته التعلق والذي
حققه العلامة الامير انه ان اريد بالمصدر المعنى المضاف للفاعل اي فعله وتاثيره كان مجازا
مرسلا علاقته السببية لان ايجاد الضرب سبب لوجود الذات متصفة بالمضروبية فهو سبب
لتحقق المضروب من حيث انه مضروب وان اريد المعنى المضاف للمفعول اي تاثره وكونه
مضروبا الذي هو مصدر المبني للمفعول كان مجازا مرسلا علاقته الجزئية لانه جزء
معنى اسم المفعول وهو ذات اتصفت بكونها مضروبة ولكن ان تقول العلاقة الحالية لان هذا
المعنى حال بالذات اي قايم بها او المجاورة التوهمية كما يتوهم مجاورة الدال للمدلول فيطلق
عليه وبالعكس تامل واشكر فضل الله واما قولهم علاقته التعلق بالاطلاق فلا يكفي
ولم يبدل اللفظ بالقول ان حاصل هذا الاشكال وجوابه كما يوخذ من العطار على الازهرية
هو ان اخذ القول في تعريف الكلام اولى لان القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل
المهمل والمستعمل فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا واخذ الجنس القريب
في التعريف اولى واجيب بان القول يطلق كثيرا على الراي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة
العرفية فيلتبس بالمشترك والمشترك لا يدخل التعريف فاذكر معارض هذا المانع نعم
لولا ذلك المانع كان اخذ في التعريف اولى من اخذ اللفظ فيه قال العطار بعد ذلك
هذا ملخص ما قالوه هنا وقد ناقش بان القول وان اطلق على غير اللفظ لكن هنا
ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في احد امانيها يكون نقصا فيه اذا لم تقم
قرينة المقصد واما اذا قامت قرينة فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع
الجنس القريب فانه نقص في التعريف على كل حال فما ذكر في موضع المعارضة لا يصلح للمعارضة
هو الذي يظهر لي في فهم الاشكال الذي اشار اليه المحشي انه هلا ابدل اللفظ بالقول لان اللفظ
يشمل المهمل وهو غير مقصد بخلاف القول فلا يشمل بدون خاطر بالمقصد وهو المستعمل
وان كان هنا ما يفيد تخصيص اللفظ بالمستعمل لكن ما لا يحتاج لذلك اولى فكان القول
اولى بالذكر والذي يظهر لي في فهم الجواب الذي اشار اليه ان القول لا يشمل غير
المقصد ايضا وهو الراي والاعتقاد وان كان هنا كان قرينة تخصصه بغير الراي والاعتقاد
فلم يكن اولى من اللفظ كما ادعاه المستشكل وهذا لا غبار عليه فتدبر وعرف اهل
السنة الخ واما الفلاسفة فقد عرفته بانه الكيفية المعلومة للمقطع او الواقع على قاعدتهم
من القول بالتعليل ومحل تلك الكيفية الهوى يصطرها الى صماخ الاذن فيسمع الصوت
فقول المحشي بانه كيفية تحدث اي في الهوا وقد يقال مقتضى قيام الكيفية بالهوا ان يقال

للهوا الافظ لان من قام به وصف يشتق لمنه اسم وقد يقال انما لم يشتق منه لان اللفظ
في النظم من اوصاف الشخص لا من اوصاف الهوا وان كان في التحقيق من اوصاف الهوا
واهل اللغة انما يلتفتون للنظم ثم ان كون الهوا هو الموصل للصوت فيه وقفة لان الشخص
قد يكون في محل بعيد لا ينفذ له الهوا ويسمع صوت من هو خارج عن هذا المحل لكن
يوصل هذا الهوا المصاحب مع الفاصلة القوي والقول بان الهوا الطيف لا يمنع مثل هذا
لا يقول عليه فخر والتعريف الذي ذكره معترض من وجه وهو انا نجد الصوت يحصل بلا
قرع ولا قلع كما اذا هز قرطاس ورق مفرد وكصوت الالف اللينة كما ان قول المصري الصوت
لغة هو المنضغط اي المنحبس بين قالع ومقلوع او قارع ومقروع لشرط المماسة معترض
معترض من وجهين الاول اما سمعته الثاني ان الهوا جسم لطيف والصوت عرض فمن ثم
فمن ثم الالفاظ اعراض تقتضي بمجرد النطق كذا يوخذ من الامير على الازهرية وقد يقال
كما في بعض حواشيها ان هذا تعريف لغوي فلا ينافش بقول الحكما الصوت عرض واما هز
القرطاس وصوت الالف ففيه نوع تقدير اي بجعل الهوا والنفس صاكا لذلك
لتموج الهوا بموج الهوا هو ان يدفع الهوا المتكيف بالصوت ما بعده وهكذا الى ان
يصل للصماخ اي يخرج من مخارج الحروف هذا بيان للواقع لا دخل له في التعريف
فلا يقال يلزم الدور لاخذ الحرف في تعريف نفسه وقال الشنواني الحروف جمع حرف وهي
الفاظ فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل ورد بان المراد بالحروف ابن شاهو
وهي بديهية من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ وعلم مما ذكر دفع ما اعترض به
افاده نسبة الى الهجا يقال هجيت الحروف وهجوتها وتهجيتها عددتها باسمائها
ومن المجاز يهجو فلانا بعد معايبه الالف هو لهم مشترك بين مدة تخرج
وهمزة بدليل الالف ساكنة ومتحركة والف الوصل تسقط درجا فالمتحركة لها اسمان الف
وهمزة والثاني مستحدث بتمييز المتحرك من الساكن ولذلك لم تذكر الهمزة في التهجي
بل اقتصر على الالف وذكرت في موضعين منه تنبيها على معنيها افاده شيخنا هو على
حذف مضاف كما قال بعض الافاضل لحاجة الى تحذف اذ الحكم وارد على المسمى كما في زيد قايم
اي شرعا اي لحديث ورد بذلك كما قال بعض الافاضل وقال بعضهم في النزول على
ادم هم د نعت للمركب ولم يجعل اخر رده الصبان بان النعت لا ينعت مع وجود
المنعوت الاصح وما ذكره المحشي من التعليل لا يفيد عدم جعله صفة ثانية
ولم يقيد المتن بذلك القيد اخ فيه نظر اذ مقتضى قولهم واصطلاحا المفيد اخ ان الاسناد
ليس قيدا زايدا على معنى المفيد في الاصطلاح فيكون قول الشارح بالاسناد قايدة يحسن
بيان لمعنى المفيد لا قيد زايد عليه والاظهر من تعريف المحشي ان يقال المفيد هو الدال
بالفعل على نسبة ايجابية او سلبية والظاهر ان يراد بالاسناد في كلام الشارح ضم كلمة ونحوها
الى اخرى كذلك وقول بعضهم ان الاسناد هو النسبة لا يصح هنا لان الغاية التي

www.alukah.net

الشبكة
الألوكة
www.alukah.net

وقوله النصب جمع نصبة كغرف وغرفة وهي العلامات الموضوعة للدلالة على المقصد كالمرجع الدال على القبلة وقوله والعقد جمع عقدة وهي كيفيات بينهم في العقود لبيان قدر الثمن مثلا فعندهم قبض ما عدا السبابة والابهام من الاصابع الثلاثة ثم ضم الابهام بجانب السبابة مرسلا لها موضوع للدلالة على ثلاثة وخمس بحساب الاصابع المقبوضة ثلاثة كلها واحد بواحد وكلا الفئتين من انامل الابهام والسبابة بعشرة فالجملة ما ذكر وقوله وقيل لا حاجة اذ حكاه بقيل لان القاعدة انه لا يستغنى بالمتاخر عن المتقدم بل العكس على انه لا يكتفى في التعاريف بدلالة الالتزام وقوله كلام النايم ونحوه تسمية كلاما تعلم باعتبار اللغة فلا ينافي ما هو تسمية من اخراجه من الكلام وقوله ما لا يقصد الاولى التعبير بلم لانها للنفي في الماضي الذي كان منه

وقوله احتاج اذ لا يخفى انه لا يظهر ترتب احتياج المصدر الاجزاء على كون المركب متوقفا على اجزاءه في الواقع الا ان يقال هناك ضميمة محذوفة والتقدير ولما كان كل مركب لابد من اجزاء وقد ذكر المصنف التركيب في الجملة احتاج اذ ليحصل للنفس راحة من تطلعها لما تشوقت اليه عند ذكر التركيب وقوله الى ذكر اجزاء الكلام فيه اشارة الى ما اختاره المحققون من ان النسبة ليست جزءا من الكلام بل هي شرط لتحقق كونه كلاما وقوله كما فعله الزجاجي اشار الى ان المصنف تابع في تصنيفه لا تخترع وقوله الرابع لها لعله اخذه من المقام والا فلا طريق هنا من طرق الحصر المشهورة الا ان يكون الاضافة المعرفة تفيده بما ذكره المتن اي فلا ينافي انه مفاده الجميع كما اشرنا اليه في تقرير الرابع فتامل قصد به دفع الاشكال لاخراج صلة الموصول اذ الاولى لاخراج نحو صلة الموصول اذ ولون النحو كجملة الحالية والنعتية وقوله لا يفيد في حال اعتباره مضمونا لغيره اي لا يستقل بالافادة في صورة اعتباره مضمونا لغيره وقوله ذلك ان قولك الذي قام ابوه ضارب قد قصد به افادة ثبوت الضرب للذي قام ابوه بجملة قام ابوه في هذه الصورة لا تستقل بافادة ما قصده المتكلم اذ لو اقتصر على الذي قام ابوه لم يستفد المعنى الذي اراده المتكلم بد لابد من قولك ضارب ومثله جاء الذي قام ابوه فلابد من ذكر جاء حتى يستفاد ما قصده المتكلم وكذلك جملة الشرط في حال اعتبارها مضمونة للجزاء بسبب وجوبان الشرطية لا تفيد وحدها وبا ستقلالها ما قصده المتكلم فلابد من ذكر الجزاء وكذلك جملة الجزاء اذا اعتبرها مضمونة المبتدا فلا تفيد وحدها وبا ستقلالها ما قصده المتكلم بد لابد من المبتدا وكذا يقال في النعتية والحالية واما اذا لم تعتبر هذه الجمل مضمونة لغيرها بان قصد المتكلم الاخبار بها وحدها فلا شك انها مفيدة لما قصده المتكلم فاخراجها بالنظر لها في حال ضمها وبعضهم فهم ان معنى قول المتن لا يفيد في حال اعتباره مضمونا الى غيره انه لا يفيد مع المضمون اليه فقال هذا الجواب لا يظهر الا في جملة الشرط فانها لا تفيد مع ان واجاب بان ما عدا جملة الشرط خارج بالمركب لان المراد بالمركب الذي لم ينزل منزلة المفرد فلا ترد الجملة الحالية ولا النعتية ولا الخبرية لان لها محلا لكن قرر انها مع موصولها في قوة

المفرد

المفرد ولعل المتن اشار بقوله فتامل لذلك اي الخالية عن الاسناد اي لم يعتبر المتكلم اسنادها الى شيء اخر لا لفظا ولا تقديرا كما هو فرض كلامهم وقوله بخلاف الاعداد المركبة مثل هذا واحد عشر اي بان صرح بلفظ هذا او نواه فان الكلام لا يتوقف على التصريح بالجزئين ولعل هذا يندفع ما قاله الشبيني من قوله بعد ما ذكره المحشي هكذا قال الكوراني ووافقهم المحقق في حاشية الاشموني ولست معهم فتبقى كونها كلاما اذا لم ينو نحو هذا بدرهم كلام لان مراد العاد بقوله واحد هذا واحد وقوله اثنان هذا مع ما حصل اثنان وهكذا غير انه حذف للاختصار والسرعة وكون اللفظ محذوفا لا يضر في تسمية المركب منه ومن الملفوظ كلاما كما صرح به هو لا السادة فاعرف ذلك هو قد عرفته لا طايل تحته فالاولى حذفه قال شيخنا بدر تحته طايل هو ولعل وجه اعتبار الافراد الذهنية باحد امرين حرفي التمثيل والخارجية بالاخير اي المراد والفائدة المفيد بالفعل كالفائدة اذا اعترض الشبيني هذا التقدير بان الكلام في الاخراج عن الكلام نفسه ولا يخرج عن الكلام افادة بل مفيد اي منه فسر على ممن لان المسان الذي لا يحل ان يحل الهوا كما تقدم فتقول جرى القطع من السكين اي نشأ منها ولا تقول جرى القطع عليها فكذلك ما هنا تامل اي محاكاة بعض الطيور اي حكاية بعض الطيور اي وانما نطق به الطاير على عادته خرج بهذا ما يقع من بعض الطيور المعلمة من الالفاظ التي يفيدونها تخيلا كما هو ما وقع في غيبتهم مثلا فان الظاهر ان تلك الالفاظ تسمى كلاما لان نطق بعض الطيور بتلك الالفاظ ليس جريا على العادة بل اجل افادة ما وقع في غيبة ملاكها قال الشبيني ولم اره منصوصا هو لكن هو معلوم من كلام المحشي كما علمت اي محاكاة الانسان بعض الطيور اي كما اذا نطق بعض الطيور بالفاظ بصوت مخصوص فتخلقت انت بذلك محاكاة وتشبيها بما وقع من ذلك الطاير فان ذلك اي ما نطقت به ليس كلاما لانك لم تقصد بالافادة بل المحاكاة والتشبيه بجملة الصلة تقدم للمحشي انها خارجة بالمفيد بجملة الشرط فلو قال كلام قردا وغيبة معلمة لكان ظاهرا وجيها اي لا فرارا اي لا غنى حال من فاعل احتاج لم يرتض العلامة الشبيني بل قال اما ان يكون حالا من الضمير المحذوف من ذكروا الاصل ذكره او حالا من الاجزاء والاصل معبرا هو عنها ولم يبرز لامن اللبس او حالا من فعل محذوف والاصل فذكرها معبرا هذا على قراءة معبرا باسم الفاعل فيكون بكسر الجاء اما على قراءته بصيغة اسم المفعول فيكون بفتح الجاء فهو حال من الاجزاء وقوله معبرا الاولى ادخل في الاحتياج وانما هو لبيان ما وقع من المصنف حال من الاقسام اي او من فاعل معبرا او صفة مصدر محذوف اي تعبيرا مجازا او حال من فاعل احتاج بناء على ما المحشي عطف على معبرا او على احتاج او على العامل المحذوف المتقدم اي جملتها اي الصادق فيها بالكل وبالبعض ويراد بالفظ الكلمة دفع بهذا ما اورده قال من انه يترجح ان يكون القسمة غير حاصرة لشمول اللفظ المهمل كديز وجسق فرجوع الضمير للفظ غير مستقيم هو فاد قال ايضا ان يرجع

نحو العامل والمتعلق كما في حروف الجر واسم الفعل فانه دال اما على اللفظ او على نفس المصدر والزمان انما جابا العرض كما قدم المحشي بقوانم استعمل في معنى الفعل مجازا او انه اسم اي لفظ اي المراد من انخفض لفظ وليس اشارة لتقدير مضاف والا كان المراد من انخفض معناه فلا يصح قوله بعد وليست الى للعهد لانه لم يرد مفهوم من اي معناه بل المراد لفظ وانخفض السابق مراد منه مفهومه وشرط العهد الذكري اتحاد المراد من اللفظين كما هو ظ

ويجاب بانه اقتصر على الكسرة لانها الاصل ان كان معناه ان التعريف لمطلق انخفض الشامل للياء والفتحة وانه اقتصر في التعريف على خصوص الكسرة لانها الاصل وردعليه ان التعاريف لا ينظر فيها لمثل ذلك بل يشترط فيها ان تكون جامعة مانعة وان كان معناه ان هذا التعريف لانخفض الاصلي لا لمطلق انخفض كان جوابا صحيحا لكنه خلاف المتبادر من لفظ المحشي

وعن الثاني بانه تعريف لفظي اذ حاصله ان الدور الثاني لا يلزم اذا كان التعريف حقيقيا بان يكون المقصد من بيان اجزاء الماهية بيان الجنس والفصل فيجب ان يكون جميع اجزاء التعريف معلومة ومن جملتها انخفض فيجيء الدور ونحن نقول هو تعريف لفظي اي حاصل من بيان اللفظ والتسمية ولم يذكر فيه اجزاء ماهية بل ذكر فيه لفظ اسم فالمعرف هو انخفض والتعريف هو الكسرة التي صفتها في الواقع انها حدثت بسبب الجر او بالمضاف وقولي التي تحدث عند دخول عامل انخفض زائد على التعريف فكانه قال وهي التي تحدث فلم يذكر في التعريف جنس وفصل حتى يكون تعريفا حقيقيا بل هو اتيان بلفظ اسم في المحل جاء بالتعريف من علم ان الكسرة وانها تسمى بالكسرة لكن يجهل تسميتها بانخفض فافيد بالتعريف التسمية بالتعريف ومتى كان خارجا عن التعريف لا يحتاج لذكره هو ظ قال السيد في حاشية العلم على قسمين الاول ان يطلب بها بيان ان الاسم وضع وما افاد هذا البيان الى التصديق دون التصور لان مقصد السايل هو التصديق بان اللفظ موضوع ومعاند اي منع كون اللفظ موضوعا كان يعرف ذلك المعنى الذي هو موضوع يا زاي مجملا او مفصلا وجوابه ايراد لفظ اشهر وهذا القسم بالمباحث اللغوية اشبه لان المطالبات الالفاظ اجمالا لا الا اهل اللغة يقتصرون بالمعرفة الاجمالية لقول الجوهري في الصحاح الخبب نوع من العدو والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والثاني ان يطلب بها تفصيل ما علم الاسم اجمالا بان يكون السايل عالما بان قول الاسم اجمالا او يطلب تفصيل وجواب هذا بالحد الا وحال هذا الجواب للتصور لانه قصد ان يدرك بتصور مفهوم الاسم تفصيلا وهذا القسم بالمباحث الحكمية اشبه لانها بيان تفاصيل الحقايق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية مثال الاول قول السايل ما الفضفض حال كونه يعرف معنى الاسد من حيث هو بانه نوع من الحيوان او حيوان مفترس ولا يعرف من حيث انه مدلول لفظ انخفض فقصد السايل ان يعلم ان لفظ موضوع لاي معنى فيجاب بايراد لفظ اشهر وهو اسد ومثال الثاني قول السايل ما العقيقة والحال انه يعرف مدلولها اجمالا بانه نوع من الطيور والمقصود ان يعرف تفصيل

فيجاب بالحد الاسمي بان يقال الطير صفته كذا وكذا فالاول التعريف لفظي والثاني تعريف حقيقي ان لم يعلم وجود ما سال عنه او علم لكنه لم يلاحظ وحقيقي ان علم وجوده ولو حظ كقولك ما الانسان طالبا ماهيته الحقيقية من حيث انها حقيقة بعد العلم بمدلول الوضعي على انخصوص ومن حيث انها مفهوم لفظ انسان اسمي وان كان في نفسه ماهية حقيقية ومما ينبغي ان يعلم ان الجواب في التعريف اللفظي انما يكون بالمفرد المرادف ان وجد والا فبتوالي بالفاظ مركبة تدل على المفهوم والفرق بينه وبين التفصيل الواقع في التعريف الاسمي ان التفصيل في اللفظي ليس بمقصد لذاته بل المقصد مجرد تعيين المعنى الذي وضع اللفظ بازائه وفي الاسمي التفصيل مقصد لذاته فراجع التحرير وما علقنا عنه قوله في محجات ان قيل فيطلب بما شان الاسم كقولنا ما العنقاء او ماهية المسمى كقولنا ما الحركة فحيث واعترض بعضهم على المحشي بانه حيث كان انخفض المعرف مرادا منه اللفظ اخذ من القول السابقة وانخفض في التعريف مرادا منه المعنى كما هو ظ اذ المراد به الكسرة والكسرة اخذت في التعريف لا في المعرف حتى يتوقف عليه لم يكن هناك دور هو ويظهر لي انه الدور باق ولا ينفك بارادة اللفظ في الاول والمعنى في الثاني اذ مال الاول الى المعنى كما يرشد اليه تقدير المضاف المتقدم فيه اذ ما تقدم ليس من باب تقدير المضاف والا لم يصح قوله فيما سبق وليست الى للعهد بل المراد من انخفض لفظ وقوله والاخبار بقوله اعلم تعتبر وخبر والتعاريف ليست للالفاظ اي وكلام الشارح يفيد ان تعريف للفظ فقوله عبارة اي جنس في التعريف يشمل كل لفظ معبر وقوله عن الكسرة اي فصل اخرج بقية الالفاظ المعبر بها ما عدا لفظ انخفض وفيه انه ليس المقصد تعريف اللفظ من حيث كونه لفظا بل بيان اللفظ من حيث معناه فالموضوع لم هو المقصد من التعريف ولذلك كتب بعضنا على قوله ثم ان تعريف انخفض الى قوله فكان الاولى ليس هذه الزيادة التي زادها على المدابغي معنى ظ عند التامل والمحشي المدابغي فرع قوله الاولى على ما قبل هذه الزيادة وفي التعريف اللفظي بيان المعنى اجمالا الا ان احضار المدلول من اللفظ وملاحظته الى آخره التي هي مدلول انخفض التي المنع الخلو عنها كالمعلى بالحوار جابي بحيث جميع ملفوظاته كذلك وجواب بعضهم عن المحشي بان منع الخلو باعتبار الصلاحية لا يظهر في نحو وراك وغزال وان ظهر في نحو الجريتبع مجازا اي يجب الاصل والافهو الان حقيقة والذي في حواشي الشموني ان في الاصل دخال النون او التصويت ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم على هذه النون تامل وقد يقال الجهة منفكة فيه ان معنى انفكاك الجهة وجود توقف كل على الاخر لكن من جهتين وفيما ذكره توقف النون وعدم توقف الاسم فلم يظهر التعبير بانفكاك الجهة وباضافة اخر الى الاسم خرج اخر اي واما قوله اخر فخرج بقوله نون تخفى منكسر كما انه خرج بقوله وتفارقه في اخر نونه التوكيد الخفيفة التي في اسم الفاعل والنون في العنابين في قوله اقيلي اللوم عاذل والعتابن اي في غالب الحوار لا حاجة اليه لان المراد انها لا تكتب بنقطها

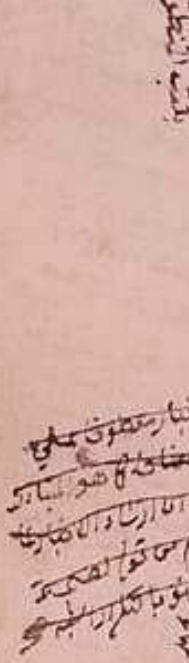

ما يقدر الكلام عليه اي وتاخير ما يطول الكلام عليه لكن لا يخفى ان هذا انما ينتج عدم تقديم
الحروف واما عدم تقديم ال فلا فلعل النكتة في تاخيرها مناسبتها للحروف وقد وجد
مقتضى تاخير الحروف فكانها قد وجد لها مقتض هـ شيني ويكون المراد بالطبيعي اي
على انه يمكن هنا الترتيب الطبيعي بان يكون الناظر للعلامات من حيث محالها والا فكان
الخفض والتنوين من حيث محلهما متوقف على حروف الخفض والالف واللام من حيث محلها
لان وجود اخر الكلمة متوقف على وجود اولها هـ ش هو ان يكون [illegible] اي فيرد ان هذا
ليس معنى الترتيب الطبيعي الذي هو التقدم بالطبع بل هو تفسير للتقدم بالعلة ولو سلمنا
جدلا انه تفسير له لا يصح تمثيل بقولك توقف الابن آخر واجاب حاصله ان التقدم بالطبع هو
ان يتوقف وجود المتاخر على وجود المتقدم لكن من غير تاثير من المتقدم في المتاخر نحو
تقدم الواحد على الاثنين فان اثر المتقدم في المتاخر في التقدم تقدم علته كما في تقدم حركة
الاصبع على حركة الخاتم واما تقدم الاب على الابن فهو تقدم بالزمن هكذا نص اهل المنطق
وما في المتن تبعا للمدارك في هو تخليط هـ شيني نعم هو صادق في بذلك اي لان الواو لمطلق
الجمع الصادق بالمعية وغيرها وقال العلامة الشبيني الاشعار متحقق من حيث اختيارها
على او التي هي المناسبة في مقام التفصيل والاشعار والدلالة الخفية هذا نقله عنه قول
في الجملة اي لانه صادق بعدم اجتماع هذا البعض الذي ثبت له الاجتماع في حال وصادق
بعدم الاجتماع اصلا كالبعض الاخر وقال العلامة الشبيني انه اتى بقول في الجملة ليصدق
الكلام بحالة نصب المنون كرايت زيدا ورفع بجاء زيد فانه وجد التنوين من غير خفض و
اجتماع التنوين مع الخفض انما يكون في حالة جر المنون وليصدق بحالة نصب المحلى بالام
ورفع فانه وجد دخول الالف واللام من غير خفض وانما يجتمعان في حالة الجر واتى بقول مع
وقد لا يجامع لمقابلة قول وقد يجامع والضمير في لا يجامع على بعض اخر فان المراد هنا
بعض لا يجامع ابدا كالام مع التنوين والمراد بالبعض السابق بعض يجتمع تارة ولا
يجتمع كما هو مقتضى قول في الجملة فليس هذا مقابلا للقول في الجملة هذا مراد الشارح وعليه فلا
اعتراض ما احسن قول بعضهم [illegible] لي عندكم دين ولكن هدارا من طالب وفوادي المرهون فكاني الف ولام في الهوا
وكان موعد وصلكم التنوين وفي كون ذلك استطرادا وقفة اه لا وقفة والتعليل
الذي ذكره هو عين دعوى المناسبة التي يتوقف عليها مفهوم الاستطراد فهذا التعليل
لا يفيد وقفة هـ شيني فسقط ما يقال انه اخبر بالمفرد اذ ثم ان العلامة استشعر
اشكالا لاعى هذا التركيب ودفعه ومحصل الاشكال ان هي مرجع حروف الجر وهو جمع مضاف
لمعرفة وهو لا تفيد العام اي محكوم فيها على كل فرد فيصير المعنى كل حرف من حروف الجر
جميع ما ياتي اعني من وما عطف عليه وليس كذلك ومثل هذا قول الفقهاء فروض الوضوء
ستة واركان الصلاة ثلاثة عشر ومحصل الدفع ان هذه القاعدة اغلبية وقد يراد

المجموع

المجموع على غير الغالب كما في هذه التراكيب ونحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وقال
العلامة الشبيني رحمه الله هذا اخذ من الكلام بحسب الظن وعند التامل لا يرد اشكال بالكلية
فان القاعدة مفروضة فيما اذا كان هناك حكم حقيقي كقولك حروف الجر تميز الاسم الصالح
اذ لا شك فان المعنى ان كل حرف من حروف الجر تميز واما قولهم فروض الوضوء ستة واركان
الصلاة ثلاثة عشر وحروف الجر من والى الخ لا حكم فيه حقيقي لان الخبر عين المبتدا لا يزيد شيئا
فالكلام في الحقيقة على حذف اي التفسيرية كانه قيل فروض الوضوء اي الستة المجملة البينة
وغسل الوجه واركان الصلاة اي الثلاثة عشر كذا وكذا وحروف الخفض اي التي هي من والى الخ
[illegible] ولذلك لو قلت فروض الوضوء تتوقف عليها صحة الصلاة لصح وكان حكما على كل
فرد لان التوقف خارج عن ذات الفروض فاحفظه فانه نفيس جدا يجب ان لا تعرى عنه فلله
مزيد الحمد على جميع نعمه هـ [illegible] زمانا [illegible] اي وقد يكون غيرها كانه من سليمان
وقد يقال هو ممكن اعتباري وتقابل من يقال كما هو ظاهر ومما يفيد معناها كما لبا في نحو اعوذ
بالله من الشيطان فان المعنى التجئ الى الله من الشيطان [illegible] من اطلاق الجزء وارادة
الكل اذ اسم الجزء اي بجاز الكلمة مبني على بجاز اخر ان قلنا ان غاية الشيء الخارج الملاصق له
الخارج عنه ثم اطلق على اخر الشيء المجاورة اي انتهاء الغاية وتاتي الى بمعنى مع كما
في قوله عز وجل الى الكعبين اي معهما فان غسلهما واجب ويحتمل ان الى في الاية للانتهاء
وانما دخل ما بعدها في حكم ما قبلها للقرينة التي هي فعل النبي عليه افضل الصلاة واتم
السلام وان كانت القاعدة ان ما بعد الى خارج عن الحكم لا داخل بخلاف حتى فبالعكس
لان محل ذلك ما لم يوجد قرينة وقال بعضهم ان المراد بالمرفق جملة ما يشمل الى المركبة والى داخلة
في حيز الترك المقدر والاصل واتركوا من المركبة الى الكعبين فالمغيا بالى داخل في الغسل
فصح المقسم ولي فيه بحث وجيه يدرك الفقيه النبيه هـ شيني ووجه البحث ان الامر بالترك
اما للوجوب او للندب فيفيد ان غسل ما فوق الكعبين الى المركبة منهي عنه نهي تحريم
او نهي كراهة خفيفة مع ان المقرر في الفقه طلب غسل ذلك لانه سنة لانه ورد انتم الغر
المحجلون يوم القيمة من اثار الوضوء فكيف يصح الامر بالترك ويمكن دفع البحث
بانه يحمل الامر بالترك على ما اذا تحقق الضرر لذلك او توهمه فتامل بعد شيني عن
[illegible] بواسطة ايجاد مصدر اي بواسطة [illegible] وتكون حقيقة في الاجسام اي بان كان
ان المجاوزة الاصطلاحية المفسرة بالتفصيل السابق تكون حقيقة في الاجسام اي بان كان
كل من الشيئين من قبيل الاجسام وقد ركبت عن القوس اي فان السهم والقوس
من قبيل الاجسام وقد تجاز اي في المعاني اي بجاز ان كان كل من الشيئين ليس من قبيل
الاجسام بان كان من قبيل المعاني او كان احدهما من قبيل المعاني وظاهر كلامه ان عن موضوعة
للمجاوزة الاصطلاحية المنقسمة الى القسمين فاستعمل عن في القسم الثاني على سبيل
الحقيقة لا على سبيل المجاز انما المجاز في اطلاق لفظ مجاوزة على القسم الثاني بانه يقال

الألوكة
www.alukah.net

شبه مباعدة المعنى عن الجسم او مباعدة الجسم عن المعنى او مباعدة المعنى عن المعنى
بواسطة ايجاد مصدر الفعل بمباعدة الجسم عن الجسم بواسطة ايجاد مصدر الفعل بحاصل
مطلق المباعدة في كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو مجاوزة للمشبه لكن ظاهر ان
المجاوزة الشاملة للقسمين لابد فيهما من الانفصال وكذا يقال في قوله في موضوعة
للظرفية الشاملة للحقيقية والمجازية فهي حقيقة في القسمين انما المجاز في اطلاق لفظ
ظرفية على القسم الثاني كاخذت العلم عن زيد وكقولك في عالم سلب الله الجهل
عن فلان لان المعنى اي المجازي وهذا لا يصح اي لعدم انفصال العلم عن
زيد الذي يفيده لفظ البعد وانما المعنى اي على سبيل المجاز في عن لعدم وجود الامر
الكلي المنقسم الى القسمين الموضوعة له عن فيقال شبه مطلق حصول شيء في مكان لا
على وجه الانفصال عن مكان اخر بمطلق حصول شيء في مكان على وجه الانفصال عن مكان
اخر فسري التشبيه من الكليين الى الجزئيات فتستعار عن من جزئي من المشبه به لجزئي
من المشبه والمعنى في رضي الله عنهم اي محصل على طبق ما سبق ان المجاوزة
هنا مجازية تكونها في المعاني وعن ايضا مجاز لعدم وجود الانفصال الذي هو شرط في الامر الكلي
المنقسم الى القسمين لعدم انفصال الرضى عنهم والشيء الاول هو الرضى لكن بمعنى الاثر
والشيء الثاني هو الموصوف المرضي عنهم والواسطة هي ايجاد الرضى اعني اثاثيه لكن
لما لم يوجد الانفصال الذي هو شرط في مطلق المجاوزة الاصطلاحية التي وضع لها
عن احتيج الى المجاز في عن بان يقال شبه مطلق حصول شيء في مكان على وجه العموم والنفصال
بحصول شيء في مكان على وجه التجاوز والانفصال واستعير عن من جزئي من جزئيات
المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه بحيث يحتمل ان مراده ان عن موضوعة للقسم الاول وهو
القسم الحقيقي من قسمي المجاوزة ويقال نظيره في الظرفية ويويد هذا الاحتمال قول الصبان
فان قلت الظرفية في قولك ان المتقين في جنات وعيون حقيقة بالنسبة الى الجنان
مجازية بالنسبة الى العيون فيلزم استعمال الكلمة في حقيقة ومجازا اقول وجهه عندي ما نوذ لك
اجيب بانه من عموم المجاز بان تستعمل في مطلق الملابسة فانه صريح فان قلت انما تكون
حقيقة في الظرفية الحقيقية قلت وعلى الاحتمال الاول لا يرد سوال الصبان وعلى هذا الاحتمال
الاخير يكون في عن في اخذت العلم عن زيد ورضي الله عنهم مجازان المجاز الاول من حيث
كون احد الشيئين معنى من المعاني وهذا ما افاده المحشي في القول الاول المجاز الثاني
من حيث عدم الانفصال وهذا ما افاده المحشي في القول الثاني ثم انه يرد على المحشي على
الاحتمال الاول امور الاول ان العلامة سم وتبعه الصبان لم يشترط في المجاوزة الحقيقية
ان تكون في الاجسام بل قد تكون في المعاني الامر الثاني على تسليم انها خاصة بالاجسام
لانسلم ان في عن في اخذت العلم عن زيد مجاز لعدم الانفصال بل عن حقيقة وانما المجاز
في اطلاق لفظ مجاوزة على ما لا انفصال فيه كما ان اطلاق لفظ مجاوزة على مكان

في غير الاجسام فلا وجه لتخصيص المجاوزة المجازية بما كانت في المعاني فقط مع حصول
الانفصال كما هو ظاهر كلامه بل المجازية ما كانت في المعاني او ما كانت فيما لا انفصال فيه
وانما تكون عن مجازا فيما اذا خرجت عن المجاوزة بجميع صورها واستعملت في معنى
اخر كالسببية والاستعلاء مثلا الامر الثالث انا لانسلم ان المجاوزة في رضي الله عنهم مجازية
ولا نسلم ان عن مجاز اما الاول فلما علمت من ان المجاوزة الحقيقية لا تختص بالاجسام
واما الثاني فلان احد الشيئين ليس هو الرضي حتى يجيء عدم الانفصال فيما يحتاج
للمجاز في عن بل احد الشيئين غير مصرح به وهو المواخذة والاصل باعد الله عنهم
المواخذة بواسطة الرضا ومن نص على ان هذا المثال من قبيل الحقيقة العلامة سم وتبعه
الصبان ويرد على المحشي على الاحتمال الثاني الامر الاول والامر الثالث فقط والذي ارتضيه
هو الاحتمال الاول وان خالف ما يفيده الصب وان ما في الصبان [illegible] وهو
مخالف لظاهر الاشموني كما يعلم بالتامل في الكلام والله الموفق وعبارة العلامة شيخنا
قول المجاوزة هي بعد شيء عن شيء لغة واصطلاحا بعد شيء مصرح به او غير مصرح به عن
مدخولها بواسطة حدث العامل فيها فالاول نحو رميت السهم عن القوس فالسهم بعد
عن مدخولها وهو القوس بواسطة الرمي والثاني نحو رضي الله عن الائمة والمعنى
جاوزت المواخذة الائمة بسبب الرضى وهذه المجاوزة حقيقة فيهما ومن المجازية
نحو اخذت العلم عن زيد فان العلم لم يجاوز زيدا ولكن لما تعلقت منه كانه فارقه هكذا
قال المحقق في حاشية الاشموني واقول المانع من تقدير في الكلام كرضي الله عن الائمة
والاصل هنا جاوز عدم التعليم زيدا بسبب اخذي العلم عنه ولعل الامر يكون كذلك
غير مقدم وفيه ما فيه فالظاهر حمل الحقيقي على خصوص نحو رميت عن القوس
او يجاز انحو علمه ربه جعل بعضهم منه الاستعلاء المعنوي نحو فضلنا بعض النبيين
على بعض وجعل المعنوي من الحقيقي وخص المجازي بما كان الاستعلاء فيه على وجه
مجرورها نحو اوجد على النار هدى اي اجد هديا على وجه النار فان الهادي وجه
منها لا عليها اي على قلة والتكثير على كثرة وقيل يعكس هذا ايضا وقيل
لم توضع لواحد منهما اذ ان كان المعنى انها لم توضع لشيء منهما بل وضعت لمعنى اخر غيرهما
كان الامر ظاهرا وان كان المعنى انها لم توضع لشيء منهما ولا لغيرهما من المعاني كانت
حرف الباء بالزايد لانه يعني
ان ان يقاله هي كباء بالزايد
وتدل على معنى فالزايد
ولا يلزم في الباء بالزايد
ان يكون المعنى موضوعا
له فتفطن

حرف زايد الاستعلاء بالزايد وتصديرها شرط المراد بتصديرها ان لا يتقدم عليها
شيء من اجزاء الجملة بعدها وهذا لا ينافي تقدم شيء من غير جملتها نحو اني رب رجل كريم
لقيت كما في شرح المغني وتاخير اي العامل في مجرورها ان كان هنا من عامل لفظي
وفيه انه ان كان المراد تاخير العامل عن رب بمعنى ان لا يتقدم عليها لم يكن هذا الشرط فائدة
للاستغناء عنه بالتصدير وان كان المراد بتاخير العامل لا يتقدم على مجرورها بحيث
يفصل بينها وبين مجرورها كرب لقيت رجلا كريم كان هذا الشرط غير خاص بها اذ بقية

حروف الجر كذلك وتنكير مجرورها اي بان يكون لفظا ظاهرا نكرة فخرج بالاسم الضمير وخرج بكون نكرة
المعارف كلها هذا الشرط للغالب والا فقد تجر الضمير قليلا كما سياتي في بقيته وعبارته
المغني وتنكير مجرورها ان كان لفظا ظاهرا وعليه فالشرطية لزومية لا غالبية نعم يغتفر في
التابع الذي يؤول الى التنكير ان يكون معرفة نحو رب رجل واخيه اذ الاصل واخ له الخ
رب رجل وزيد ولا يلزم وصف مجرورها وما وقع في المغني من اشتراط ذلك مبني على ضعيف
ان يكون عاملها فعلا ماضيا اي عامل مجرورها لكن هذا باعتبار الغالب والا فقد لا يقع
بعدها فعل اصلا كمثال المحشي الاتي وهو رب رجل عندي وبعضهم لم يعد شرطا نظرا لانفكاكه
ولذلك قال الاشموني وغيره والاغلب ان يقع بعدها فعل ماض اي واحيانا رب اذا لم تكن
مكفوفة بما كان الغالب ان يقع بعدها فعل ماض لاعلى وجه مباشرتها وقد لا يقع بعدها نحو قوله
يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة واذا كانت مكفوفة بما كان الغالب ايضا ان يقع
بعدها الفعل الماضي كقول ربما اوفيت في علم او زلت على جبل وقد تدخل على المضارع تنزيلا
منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا وندر دخولها على الجملة الاسمية
كقول ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار واجاز سيبويه الفصل بينها وبين الفعل
والمؤبل المتخذ للقنية والعناجيج جمع عنجوج جياد الخيل والمهار صغار الخيل
وحذفت رب فجر بعد بل في اي حز البيت وتمامه والفا ونعد الوا وشاع ذا النعم
ومثال حذفها بعد بل قول بلد ملا الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه والفجاج
بكسر الفا جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحتين وبفتح فسكون والكتام سحاب
الغبار وقول وجهرمة بحذف يا النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة الى جهرم بفتح
الجيم فرية بفارس ومثال بعد الفا فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وخصر الجبلي والمرضع
لانها اذهد النساء في الرجال والطوق الاتيان ليلا ومثال بعد الواو وليل كموج البحر ارخى
سدوله والتشبيه في الكثافة والظلمة والسدل والستور وهي المعاقبة للهمزة
هذا تفسير للتعدية الخاصة والاولى حمل التعدية في كلام المصنف على الاعم اي والقرينة
على هذا ان المقصد بيان المعنى المختص بها لكن يعكر عليه المثال اي اي لانه محتمل
للخاصة وغيرها وقيل ان المثال لا يضر فيه الاحتمال وكانه فهم ان المثال قرينة على تخصيص
التعدية في كلام الشيخ بالخاصة فاعترض بان المثال لا يصلح قرينة لاحتمال وقد علمت ان
القرينة شيء اخر فلا يضر الاحتمال وان تكون للتعدية الخاصة اذا تاملت بعين معتبرة
لم تجده من قبيل التعدية الخاصة مثل ذهبت بزيد اذ الوادي لم يكن فاعلا بان يقال مر الوادي
فنصيره مفعولا بواسطة الباء وتقول مررت بالوادي اي جعلت الوادي ماراً فقول المحشي
اي صيرت الوادي ممرورا به لا يناسب التعدية الخاصة نعم ان ثبت ان يقال مر الوادي صح
مثال المحشي وكان المعنى جعلت الوادي ماراً ويجاب عن الشيخ بانه تمثيل لمطلق التعدية بقطع
النظر عن معنى التعدية المتقدمة التصق به وان كان المراد بالدلالة العلة المحسوسة
نحو سلقته مثلا كان كل من الملصق والملصق به حسيا وان كان المراد بالدلالة امرا معنويا

قام بالبدن

أو يقال مراده انه اذا الخ
عاملها فعل بشرطان
تكون ماضيا الخ

قام بالبدن كان الملصق معنويا فيفيد ان الالصاق المعنوي من الحقيقي فتويد ما
سنبوه من جعل الاستعلاء المعنوي من الحقيقي لامن المجازي خلافا لما صنعه هو فيما سبق
وفي الواصطلاح الحاق ناقص الخ اغرب بعضهم واورد على اتيان الكاف المبادرة لقولهم سلم
كما تدخل اي بمجرد دخولك وصل كما يدخل الوقت اي بمجرد دخوله واجيب عنه بان الكاف
زائدة ومازمانية والاصل سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الوقت وضابطها
ان تقع بين ذاتين الخ في قوله انها الداخلة على من يملك ولم يقيد بكون ما قبلها ذاتا وبه
يتجه صحة كون لام لله في الحمد لله للملك لكن ما في المحشي هو ما في الاشموني وغيره
وتكون من ذكر الخاص بعد العام تنبيه على الاحتمال الثاني فقط وهو العطف على الالف
واللام لان حروف القسم داخلة في نحو وحروف الخفض المعطوف ايضا على الالف واللام
في قسم السؤال اي الطلب وقد جمع بعضهم هو الشيخ المد ما يغني خلافا لما
يوهمه كلامه كذا قيل اي تبدل التاء قلت هاء في كلام المحشي والاولى يفيدان الها
واللام بدل عن التاء ولعل السبب في ذلك اختصاصهما بلفظ الجلالة كالتاء وكلام شرح
في شرحه يفيد انهما بدل عن الواو التي هي اصل التاء فكل من الها واللام والتاء بدل عن الواو
مختص كل منها بلفظ الجلالة ثم ما كان منها واو عن الواو ضعف فقصر على لفظ
واحد وجبر ضعفها بكون اللفظ الواحد لفظ الجلالة ونقل فتحها مع جميع
المظهرات ليس المراد ان اللام المعوضة عن حرف القسم نقل فتحها مع كل اسم ظاهر
لما تقدم من ان اللام المعوضة عن حرف القسم لا تدخل الا على لفظ الجلالة بل هذا
النقل انما هو في لام الجارة من حيث هي فكان المناسب كتابة هذا فيما سبق واعلم
ان اللام الجارة مكسورة حتى مع الضمير كما هو لغة خزاعة والا الضمير فتفتح
معه كالغير هم وربما فتحت قبل ان المضمرة نحو لنعلم ونقل فتحها مع جميع المظهرات
وحق الكلمات التي على حرف واحد الفتح لثقل الكسرة والضمة على الكلمة الخفيفة
غاية الخفة بكونها على حرف واحد كالواو والفا واللام الابتدا وكسرة با الجر ولام لموافقة
معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها لكونها لا تدخل الا على ظاهر اصله بقيا مهما مقام الحرف
وابقيت اللام الجارة للضمير على اصلها وهو الفتح لعدم الالتباس اذ الضمير المجرور
غير المرفوع ولو فتحت في غيره لالتبس بلام الابتداء الفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما كان
الظاهر مبنيا او موقوفا عليه افاده شرح فراجعه فان فيه نفائس وهذه اللام المعوضة
عن حرف القسم لا تستعمل الا في الامر العظيم الذي يتعجب منه او هي مفيدة للتعجب فلا
يقال الله لقد قام زيد كما افاده المحشيون قول الشيخ الله اقسم به الظاهر ان هذه الباء
ليست بالقسم لان معنى كونها للقسم ان استفادة القسم منها نحو بالله وبك لافعلن
بخلاف مثال الشيخ ثم استعملت غالبا في معنى الفعل اي مجازا كما صرح به المحشي
فيما سبق وقول المحشي اشبه الحرف فليس شبيها ما وضع للشبه كالعرف وعدم التعرف

ای بحیث لایجی منہا مضارع ولا امر ولا یلحقہا علامۃ تثنیۃ ولا جمع وقول لانہ لم یثبت فی
عسی الخ تفکر اقول وانی ان السید ذکر فی العباب ان عسی زیدان یخرج معناہ الاصلی قارب
زید الخروج ثم صار انشائیا للرجاء وتفکر عنایۃ انہ ذکر فیہ ان لیس عندی من جعلہا فعلا معناہا
ثبت انتفاوہ ای انتفاء وصف ما اسندت الیہ وعلیہ جمہور وان القول بانہا للنفی قول
بحرفیتہا لان النفی ھ معنی الاسناد لفعل بفعل ای المتعدی المفتوح العین
لان المسموع من ھذہ المادۃ انما ھو فعل المتعدی المفتوح العین یقال فعلت الشیء
الفلانی لکن احد المصدرین سمع قیاسی والاخر سماعی لان فعلا بفتح الفا وسکون العین
یکون مصدرا قیاسیا للفعل الثلاثی المتعدی سواء کان مفتوح العین نحو اکل اکلا
وضرب ضربا وقتل قتلا ومکسورہا کفہم فہما وامن امنا وشرب شربا ولقم لقما ولثم
لثما کما قال فی الخلاصۃ وفعل قیاس مصدر المعدی من ذی ثلاثۃ کردد ا وفعلا بکسر الفا
وسکون العین مصدرا سماعی سواء کان الماضی مفتوح العین کما فی ھذہ المادۃ او مکسورہا
کعلم علما واما فعل المفتوح العین اللازم فقیاس مصدرہ الفتوح ما لم یکن من
فعالا بالکسر لفا وذلک فیما دل علی الامتناع کابی اباء ان کان ای اباء اللازم الذی بمعنی امتنع
لان کان متعدیا بمعنی کرہ لان الکلام فی اللازم وان جا مصدر المتعدی ایضا علی فعال
ففی القاموس ابی الشیء یاباہ ویابیہ اباء واباۃ بکسرہما کرہہ ہ وتنحنحا وسعل
جاحا وشرد شرادا وبابق اباقا او فعلانا بفتح الفا والعین وذلک فیما دل علی التقلب
نحو جال جولانا وطاف طوفا وغلت القدر غلیانا او فعالا بالضم لفا وذلک فیما دل علی
داء نحو سعر سعارا او علی صوت نحو صرخ صراخا ونبح نباحا وعوی عواۃ او فعلا
کصہل صہیلا ونہق نہیقا ورحر رحیرا وزمر زمیرا ای سار سیرا بین کما قال فی الخ
وفعل اللازم مثل قعد الخ تقول باطراد کقعد ما لم یکن مستوجبا او فعلانا فارا او فعالا کصہیل
فاول لدی امتناع کابی والثانی الذی اقتضی قلبا بلا فعال او لصوت کصہیل او سیرا وصوتا الفعیل
واما فعل اللازم المکسور العین فقیاس مصدرہ فعل بفتح العین کما قال ایضا الخ
وفعل اللازم بابہ فعل کفرح وکعوی وکشلل وھذا اندفع ما قیل ھنا ای بقبول دخول
قد الخ فیہ وتختص بالفعل المتصرف الخبری المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفیس
وھی مع کا جزء فلا تفصل منہ بشیء الا بالقسم کقولہا خالد قد والله اوطان علشوة
وما قایل المعروف فیما یعنف وسمع قد یعمر یثبت ساہرا وقد والله احسنت کذا فی المغنی
واعترض العلامۃ الشبینی علی التقیید بالمثبت بان الظاہر انہ یجوز ذکر من قولک قد یقوم
وقد لا یقوم الخ فلا اعتراض علیہا ای بان قد صادقۃ بالاسمیۃ والحرفیۃ فقد من جنس
ھی لاتمیز الفعل عن غیرہ بل تدخل علی الاسم اذا کانت اسما الخ انصراف الاسم وھو قد ای
متی اطلقت قد انصرفت لقد الحرفیۃ وھذا کلام فی غایۃ المتانۃ وقال شیخنا قول فلا
اعتراض علیہا ای بان دخول الباء علی قد دلیل علی اسمیتہا والتی ھی علامۃ الفعل قد الحرفیۃ

لکن قولہ انصراف الاسم لو قال انصراف الوصف ای الحرفیۃ لکان اولی ھ فتامل فانہ لایسلم
ای للتحقیق وفی غالب الاحوال الخ قال الرضی قد تدخل علی الماضی والمضارع فلا
فلا بد فیہا من معنی التحقیق ثم انہ یضاف فی بعض المواضع الی ھذا المعنی فی الماضی التقریب
من الحال مع التوقع ای یکون مصدرہ متوقعا من تخاطبہ واقعا عن قرب ومنہ قول
المقیم قد قامت الصلاۃ ففیہ اذن ثلاث معان التحقیق والتقریب والتوقع وقد یکون
مع التحقیق التقریب فقط نحو قد رکب لمن لم یکن متوقعا الرکوب ھ فصفید ان التحقیق
لاغالب الخ والتقریب الحال نحو قد قامت الصلاۃ حاصل ما یقال فی ھذا المثال انہ ان
کان معنی قامت الصلاۃ تحققت ھ ووجدت کما یقال الکلام ینقوم باجزایہ ای یتحقق ویوجد
کانت قد للتقریب المستقبل من الحال لان المشہور فی تفسیر الاخباخ وذکرہ الدمامینی
ان التقریب الذی ھو معنی قد تستعمل تقریب الماضی من الحال وتقریب المستقبل من الحال
وقال الخ صاحب المغنی ان قد تدل للتحقیق علی وجہ المبالغۃ لانہ لما قرب التحقیق
جدا نزل منزلۃ المحقق مبالغۃ لا للتقریب لان التقریب الذی وضعت / قد انما ھو تقریب
الماضی من الحال یقول قام زید فیحتمل الماضی القرب والماضی البعید فاذا قلت قد قام
زید اختص بالقرب ھ ھذا المعنی اعنی التقریب قد الواجب قرن بجملۃ الحالیۃ الماضویۃ
بہا ھذا کلہ اذا کان قامت الصلاۃ بمعنی تحققت ھ ووجدت کما تقدم اما اذا کان بمعنی
قام الناس لاجلہا وتہیئوا لہا والاستناد الی الصلاۃ مجاز عقلی فلا شک ان القیام
والتہیئ لہا سابق علی قول المقیم قد قامت الصلاۃ فح یصح کون قد للتقریب الماضی
من الحال لان القیام بھذا المعنی تحقق قریبا وھو مبنی قول الرضی السابق بانہا للتقریب
ولو اطلع صاحب المغنی علی ھذا المعنی لاثبت التقریب فی ھذا المثال واما اذا کانت قامت
الصلاۃ بمعنی قرب قیامہا مجازا لغویا فقد للتحقیق لان قرب قیامہا حاصل محقق لان
ھذا حاصل ما یوخذ من الامیر علی المغنی مع زیادۃ ولا یکون الا فی غیر کلام الله
لو قال ولا یکون فی الخ کان اخصر قال العلامۃ الشبینی اقول النظر لا مانع من
الوقوعہا فی کلام الله تع بھذا المعنی اذا کان مدخولہا غیر ماخوذ من صفۃ دایمۃ واجبۃ
الثبوت لله والا فلا یجوز بتعین التحقیق بالنظر للفعل نحو قد یعلم ما انتم علیہ
ان ابقی الکلام علی ظاہرہ فان اردت بعلم مجازی علی ما انتم علیہ صح کونہا للتقلیل
بالنظر للفعل وعدم المجازاۃ یکون بالعفو فما قال المحشی غیر ظاہر وظم کلام المحشی انہا
لاتکون للتکثیر لکن اثبت کونہا للتکثیر سیبویہ فی قول الہذلی قد اترک القرن مصفرا انامل
والزمخشری فی قولک قد نری تقلب وجہک فقال ان قد ہنا للتکثیر الروتیۃ کما فی المغنی
وتستعمل مبنیۃ ویقال قد زید درہم بسکون الدال وقد بی بالنون حرصا علی
بقا السکون لانہ الاصل فیما یبنون لشبہہا بقد الحرفیۃ فی لفظہا فیہ ان ھذا لا
یوجب البنا الا یری ان الی بمعنی النعمۃ مفردا الالاء ھ شبیہ بلفظ الی الجارۃ ومع

www.alukah.net

ذلك معربة وجواب الشمني بمنع المشابهة لكون التي بمعنى النعمة منونة ففيها التنوين
انما جاز الاعراب ولو بنيت لحذف فهذا جواب بما فيه النزاع وهو من المصادرة التي لا تتمشى
وقول ويكثر من الحروف في وضعها فيه ان الذي اعتمدوه ان شبه الاسم للحرف في الوضع
اي في عدة الحروف لا يوجب لبنا الا اذا كان ثاني الاسم لبنا كالذي هو ضمير المتكلم وحده
او مع غيره وكون هاتين العلتين بجواز البنا لا الوجوب بنا فيه قول المتن بعد وتستعمل
معربة لاضافتها المانعة من تحتم البنا وقول وبوصف الاضافة الخ فان ظاهره ان البناء
واجب لولا الاضافة وكون الموجب بمجموع العلتين لا كل واحدة على حدتها فيه ما فيه
وقد تكون كلم فعل امر وعلى هذا فهي مبنية وجوبا لبنائها عن الفعل بلا تاء تأنيث وتستعمل
معربة ويقال ح قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبي درهم بالرفع وقدي بغير نون كما يقال
حسبي وقد تكون كلم فعل امر وسمي الفعل بها المتكلم يونس بالتنوين وجعلها فتحة التنوين
درهم كما تقول يكفيني درهم كذا في المغني وسين الصيرورة اي السين التي لها دخل
في الصيرورة والا فالدال على الصيرورة السين والتا علم جنس نظم انه علم شخص
نظير ما تقدم في اسم الفعل لعدم تغيير الصورة هذه العلة انما تنتج جواز البنا
لا وجوبه كما تقدم فلعل مراده مبني جوازا والنظم على الاعراب تعين الحكاية اذا سكنا
الاولى مطلقا لان الكلام فيما قبل القيد اعني الساكنة نحو قالت اخرج بحذف الامثلة
اشارة الى انه لا فرق بين المتحرك لعارض بالكسر وبالضم او بالفتح وهي في الامثلة على
هذا الترتيب لكن على احد وجهين في الاول وجعل غيره من المتحرك بالضم على الوجه الاخر
والاولى التمثيل بقالت امرأة الغير فتدبر دخلت الثلاثة هذا لا يسوغ بعد قولي الدال
على تأنيث الفاعل اذا التاء في ربت وثمت ليست كذلك فالتاء خلف عن الفاعل السابق
في نحو فاطمة وقوله تنبيها كان فاطمة مرفوعة سابقا بها نحو جاءت فاطمة وقت في
المثبت تقدم لك ما فيه فلانه خلف على الانشائي لم يتقدم ما ينفرع عليه نعم لو اتى او الماضي
لظهر ولعلم سقط من قلم الناسخ مركبة من سينين حرج بالدال على الطلب اسم الفعل
نحو رويد الرصد وحرج بقولي تنبيها الخ وقوله التوكيد نحو انتصر بن يا هند ولا تقهرن
يا زيد تأكيد لغة الطرف قال ابن ومن الناس من يعيد الله على حرف اي طرف وجانب
ذكر المتعلق اراد به المجرور اخذا من كلامه بعد والمشهور انه ليشترط في دلالته على معناه ذكر المتعلق
العامل والمجرور وبقولنا ولم يكن اخ اي اصلان بعض الاسماء يدل على معنى نفسه فقط
كزيد وبعضها يدل على معنى في نفسه ومعنى في غيره كمن الشرطية والاستفهامية فهي دالة
على اشخاص العاقل مع الاستفهام والشرط والاستفهام والشرط اي التعليق غير مستقلين لا
بد من ذكر متعلقهما ولذا كانا كالجزءين والاصل بالحروف كالهمزة وان وحتى
يصدق على من الخ دالة على معنى في غيرها فخذ في تعريف الحرف لو لا زيادة ولم يكن احد جزئي
الجملة وبعضهم اخرج ذلك بقيد فقط بدل هذا القيد وبعضهم اخرج بالحصر في تعريف

الحرف حيث قال ما لا يدل على معنى الا في غيره وبهذا تعلم اندفاع ما يرد على ظاهر عبارته من ان
من هذه دالة على معنى في غيرها فقط فلا تدخل في تعريف الاسم السابق بانه كلمة دلت على
معنى في نفسها اذ هذه دلت على معنى في غيرها فيصير تعريف الاسم غير جامع وحاصل الدفع
ان الدال على معنى في نفسها كالدال على معنى في غيرها ودخولها في الاسم باعتبار الاول
ودخولها هنا باعتبار الثاني فاحتجنا لاخراجها بما تقدم ولك ان تقول لا نحتاج الى هذا كله
اذ الكلام في المعنى الوضعي فالمعنى ان الحرف دل على معنى في غيره وضعا وهذه دلت على معنى
في نفسها وضعا وما دلت عليه في غيرها طاري بسبب تضمنها معاني الحروف هذا كله بالنسبة
لغير الموصول افاده يحيى ويقال الموصول انه موضوع للجزئيات المعينة المستحضرة بامر
كلي بها فالتعيين جزء من الموضوع له والتعيين الذي هو جزء من الموضوع له جزئي غير
مستقر حتى ان يودي بالحرف ولا يفهم وهذا التعيين الامس الصلة فالموصول داخل في
تعريف الاسم باعتبار دلالته على الذات وداخل في تعريف الحرف باعتبار دلالته على التعيين
فنحتاج لما يخرجه من تعريف الحرف وقول بعضهم لكون هذا القيد محتاجا اليه لاخراج
الموصول ونحوه غفلة عن معنى دلالة الحرف في غيره وهي توقف دلالته على المعنى الموضوع له
الحرف على ذكر غيره فمن مثلا معناها الوضعي على ما قيل ابتداء جزئي بين خصوص نحو السير
والبصرة وهذا لا يستفاد الا بذكر البصرة واسم الموصول ونحوه وضع لذات مبهمة والتاء
في دلالته على هذه الذات المبهمة واما الصلة ففي تعيينها وتوقف التعيين على الصلة لا يمنع
من افادة اسم الموصول معناه الوضعي وكذا يقال في اسم الاستفهام فالمردود بان الموصول
من المعارف وهي موضوعة للجزئي المعين الا ان التعيين تارة يكون مستفادا من جوهر
اللفظ كما في العلم وتارة يكون مستفادا من قرينة خارجية كال في المعرف بها والصلة في الموصول
والاشارة في اسم الاشارة تحقيق يظهر ان هذا كله جهاد في غير عدو لان معنى دلالة الحرف
على معنى في غيره ان معناه نسبة جزئية تحظ الواضع اياها الى توقف حال شيئين المنسوب
والمنسوب اليه متوقف على المنسوب اليه فحيث تلك النسبة فهذا الوجه لا بد منه في الحرف واما ان كانت تلك النسبة الجزئية ملحوظة بذاتها ولم يلاحظ كونها الى توقف حال
شيئين عبر عنها بالاسم فتقول هذه النسبة كيت وكيت فالاستفهام اخذ في مفهومه الوقت
الذي في متى وان كان نسبة بين شيئين فهو مستقل لانه لم يلاحظ من حيث كونه آلة
لتوقف حال شيئين بخلاف الاستفهام الذي في الهمزة والشرط الذي في ان فانه ملحوظ من
حيث كونه الى توقف حال شيئين فلذلك كان غير مستقل والحاصل ان النسبة الجزئية ان كانت
ملحوظة من حيث كونها الى ومرآة لتوقف حال الغير كانت غير مستقلة وادية بالحروف وان كانت
ملحوظة من حيث ذاتها ولم يلاحظ كونها الى توقف حال الغير كانت مستقلة وادية بالاسماء
فعلمت من هذا ان النسب الجزئية ليست غير مستقلة على الاطلاق وان معنى دلالة الحرف على
معنى في غيره توقفه على الغير بسبب ان لوحظ كونه الى توقف حال هذا الغير والله اعلم

ولو من الوقف فاندفع الايراد الثاني وهو انا لانسلم انه متى انعدم الاختلاف انعدم
التغير لانه قد يوجد التغير ولا يوجد الاختلاف كما في المعرب انبذ المنقول من الوقف الى وجه
من اوجه الاعراب ثم يقال ان المتبادر اذن كل عامل يتغير معه تغير غير التغير الاول ضربت ان مر
زيدا وان زيدا ورايت زيدا فيجاب بانه اختلافي التغير انما ينشأ من اختلاف العوامل غيره على ح
وتعددها اذا اختلفت في العمل مطلقا وعلى كل فيفهما تغير ولو من الوقف فالعوامل
المتحدة في العمل كالعامل الواحد هذا ثم ان لاحتمال ارتكاب التجوز في التفاسير
الخ بعده قوله اثم واحد بعد واحد لان جمع ما لا يعقل الخ كما قال وجمع كثرة لما لا يعقل
الافصح الاوزر فيه يافر والضمير في عليها راجع الى الكلم الظاهر ان الضمير في
عليها راجع الى اواخر لان الغالب عود الضمير على المضاف ودخول العامل عليها يغني
طلبه العمل فيها مفعول مطلق اي لتقول الداخلة اخذا مما بعده والظاهر ان مفعول
مطلق للتعاقب اي تعاقب واحد بعد واحد او على الحال اي من الضمير في الداخلة
العايد الى العوامل وفي الحاشية شيء ذا يقال لجال كون العامل واحدا متاخرا عن واحد
لان العوامل مجموع السابق والمتاخر لاخصوص المتاخر عن غيره ٣ لان محل
ذلك في غير مسايل ذي لا حاجة هذا لان امتناع جمع فاعل على فواعل اذا كان صفة
لمذكر عاقل كما قال ابن مالك ونقلوا ان سيبويه نص على اطراد طوالع في نجم طالع ولك
ان تقول انه جمع عاملة وهو مطرد كما قال فواعل لفوعل وفاعلة ٣ اي لبيان
الحركات والسكنات اي واو وف والاولى حذف بيان والمقصد من تفسير الاعراب بالحركات
والسكنات واو وف دفع ما اورد على التعريف من لزوم الدور حيث اخذ العامل في تعريف
الاعراب وقد اخذ هنا الاعراب في تعريف العامل ومحصل الدفع ان الاعراب اما مخوذ
فيه العامل هو المعنوي والاعراب المخوذ في العامل هو اللفظي فلا دور ثم انه اعترض
تعريف العامل بما ذكر بانه غير مانع وغير جامع اما الاول فلشموله الاسناد والفاعل
والمتكلم لان قولهم ما به اي شيء يسبب ولا شك ان كلا من ذلك سبب وحاصل الجواب ان
المراد بالسبب الذي افادته انبا السبب في عرفهم والمذكور ليس سببا في عرفهم واما الثاني
فلانه لا يشمل نحو لم ولن والابتداء والتجرد فانه لم يقم بها معنى يقتضي الجزم والابتداء
هو عين المعنى الطالب للرفع لا شيء اخر يقتضي الا ان يقال هذا التعريف منظور
فيه للغالب ولو فسر العامل بالطالب اصطلاحا لانتفى مخصوص لسلم من هذا كله
او في حكم الفاعل اي كنحو فوع النواسخ قوله الخ حذفت لا يظهر في جميع ما تقدم لان
عامل الجر حذف مع بقاء عمله شاذا الا في مواضع وقوله الخ تاخر لا يظهر في عامل الجزاء
لانه اخر عن محوره وكذا لا يظهر في العامل في الفاعل اذ لا يتقدم الفاعل خلافا للكسائي
كان الاولى ان يقول اخ هذا انما جاء من ارجاع اسم الاشارة للامثلة ولو ارجع
لقولنا تارة يكونه في اللفظ اخ لقولنا وتارة يكون على سبيل الفرض والتقدير اخ لصح واندفع

هذا

ولو جب المرتبة لسد الاولى
ولو جب المرتبة لتصح
قولا وعلى هذا الخ

هذا الاعتراض وفي بعض نسخ الخ وهذا هو المراد بقولنا او تقديرا وعليه فيكون مرجع اسم الاشارة
قولا وتارة يكون على سبيل الفرض اخ الاعراب التقديري ليس مختصا ~~فاذ~~ من
الاعراب المقدر في المضاف ليا المتكلم او مدها كالالف في نحو يا ابتا يا غلاما وفي المحكي كمن زيدا حكاية
لزيد المنصوب في نحو رايت زيدا وقولنا ودا وحا لوت على قراءة من ادغم الدال في الجيم
الى غير ذلك وهو مخالف ~~لتعبيره~~ لقولنا اخ ودخل مع السجن فتيا
لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها ~~ولم~~ يظهر منه احوال الفعل المنقوص امر
نحو يعو ويرمي واذا لم يظهر منه ذلك الفعل المنقوص لم يظهر منه ~~ما سبق~~ احوال الذي يقدر
فيه الحركة للاستثقال في الفعل الذي ظهر منه بالنسبة للفعل الذي يقدر فيه الحركة للفعل
نحو يخشى واحوال الذي يظهر فيه الحركة للفعل نحو يضرب فلم يصح ان يراد بالاحوال الثلاثة
ما ذكر فالمتعين ان يراد بها ~~ما سبق~~ الرفع والنصب والجر في الاسم والاولان مع الجزم في الفعل
والاولى ما قاله المدابغي في الخ من انه يلزم على هذا التكرار مع قوله المص وقد يلتبسان من ذلك اخ لان
مثل هذا بعد تكرار بامر معنى عبارة الخ هذا استنتج مما سبق ان الاحوال كما بينها
المص بقوله فللاسم اخ كما بين الانواع التي ظهرت مما سبق بقوله واقسامه اخ فقول الخ وقد بينها
بقوله اخ الضمير المنصوب فيه يجمع ما تقدم من قوله ان لاخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة
احوال ومن قوله وان تلك الاحوال تسمى انواع الاعراب لكن على سبيل التشريك على غير ترتيب
اللف لان قوله واقسامه راجع لقوله تسمى انواع الاعراب وقوله فللاسم من ذلك اخ راجع لقوله
ان لاخر كل اخ والمجازية ليست داخلة في البيان اذ لم تتعرض لها المص فلا تكن اسير التقليد
اي ظهر لك ~~ما سبق~~ والمتغير ~~ما سبق~~ اخ فيه انه لم يظهر من كلامه فيما سبق الا الانتقال
من الوقف الى غيره هو الاعراب كما سبق في قوله ان كان موقوفا الا ان يقال انه اطلاق الاعراب
على الرفع بعد النصب مثلا مفهوم بالاولى مما قالوه هناك وقد علمت من هذا ان قوله اخ
واما الانتقال من الوقف الى الرفع اي مثلا اذ مثل الرفع غيره ~~ما سبق~~ واجيب
امر بالانتقال الغير اخ اي فالمراد بالانتقال ما يترتب عليه وهو التغير المخصوص المسمى بالرفع
وغيره قال العلامة الشبيني قول ح ينكر قولنا وان الانتقال الخ مع قولنا تقدر وان تلك الاحوال
اخ الا ان يقال المقصد من قولنا وان تلك اخ التسمية بالانواع وان كان يلزم من تلك الاحوال اعرابا
انها انواع اي كل واحد منها نوع ~~ما سبق~~ وقوله الخ وان تلك الاحوال اخ ظهر هذا ليس بالعبارة بل
بالالتزام كما علمت وان نقل الرفع وما بعده هو الاعراب اي ان الاعراب موضوع لكل من الرفع
والنصب والخفض والجزم من قبل المشترك اللفظي وقولنا وذلك لانهما تندرج تحتهما ومحصله انه
على القول بان الاعراب لفظي هو نفس الرفع وما بعده فهو موضوع لكل واحد منها على سبيل
الاشتراك اللفظي وبحث الرفع مثلا امور مختلفة ماحقيقة لان الضمة حقيقتها غير حقيقة
الواو وحقيقتها غير حقيقة النون في الافعال الخمسة فالرفع مثلا ليس نوعا حقيقة لان ما
فوقه وهو الاعراب ليس كليا يدخل تحته الرفع مثلا لما علمت من انه من قبيل المشترك اللفظي

فتيا ان في الخ على الله وهي
ما يقتضي انه واو او ياء
حيث فعل منه العلم
فعالا في تثنيته فتيان وفتيا

اي وبيانه كونها
مجازا لم تندرج اخ هم

كون ه

قوله عالة غير ظاهرة

الألوكة
www.alukah.net

لا المعنوي وليس تحت الرفع افراد متفقة الحقيقة بل مختلفة فلذلك كان الرفع مثلا نوعا مجازيا
لكون الاعراب من قبيل المشترك اللفظي غير ملزم بل من قبيل المشترك المعنوي ويدل له ما يأتي
في كلام المص من ان هذه الاقسام الاتية خصوصيات للاعراب سواجرينا على القول بانه لفظي او
معنوي وتحصل ما يقال في المقام كما افاده العلامة الشبيني ان الاعراب على القول بانه معنوي
جنس تحته انواع حقيقية فان الرفع مثلا تغير اقتضته الفاعلية يصدق على التغير المدلول
عليه بالحركة في قام زيد وقعد بكر وهكذا وعلى التغير المدلول عليه بالواو وبالالف وبالنون وكذا
يقال في اخوات الرفع فان جرينا على ان الاعراب اللفظي وهو ما جيء به ليبان مقتضى العامل على
ما قالوه كان جنسا تحته نوعان احدهما انر جلبته الفاعلية المسمى بالرفع تحته افراد كالحركة في زيد
من قام زيد والواو في يقوم من جا يقوم والالف في الزيدان من جا الزيدان والنون في تفعلون
فان كانت حقيقة الضمة هي حقيقة الواو مثلا وتميزها عنها بشخصات خارجة عن
الحقيقة كتشخص زيد المتميز بعمرو عن عمرو بان عبرت عن الضمة انر جلبته الفاعلية وعن الواو
بانها انر جلبته الفاعلية لكل مشخصات تتميز بالحس الاخص قولي الرفع واخواته ضابط
النوع الحقيقي وان كانت حقيقة الضمة غير حقيقة الواو مثلا بان عبرت عن الضمة بانها
حركة جلبتها الفاعلية والواو حرف مخصوص جلبته الفاعلية وهكذا نص قولي الرفع واخواته ضابط
النوع من حيث كون ما تحتها ليس افرادا متفقة الحقيقة بل مختلفة وان كان في الجميع
جنس وهو الاعراب هذا هو تحقيق المقام
في قوله الخ يجاب بان قوله الخ مجاز الخ بعد بيان ما ظهر لبيان حال ذلك المشبه به
في الواقع لا انه اتى به على انه ما ظهر بل ندر لا بخصوص كونه ضمة مثلا بل الاولى رفع مثلا
لان هذه كلها احد اقسام الخ فقال العلامة الشبيني هي وان كانت في الواقع اقساما للاعراب الا ان
القولين لكنه مقصور هنا على المعنوي فلا حاجة الى ادخال غيره ويقال ليصدق الاربعة الباب
الاعراب والمراد بالباب انواعه واقسامه اي الالقاب الموزعة على الاقسام فكل قسم له لقب
لما تحتها جميعها القاب للاعراب اذ الالقاب المتعددة للشيء واحد مدلولها شيء واحد ومدلول
الرفع غير مدلول النصب هكذا افاده الصبان وبه يعلم ما في المدابغي هنا
معناه ان الاسم الخفيف اذا انضم اليه خفض الثقيل كان معادلا وموازنا للفعل الثقيل المنضم
اليه الجزم الخفيف فحصل كل واحد بحيث يقابل الاخر فيحصل معادلة بين الاسم والفعل وليس المراد
التعادل بين الاسم وبين ما اعطي له بين الفعل وبين ما اعطي له لانه هذا لا يحصل الا اذا اعطى
الاسم الجزم الخفيف والفعل الخفض الثقيل تدبر بدليل الطائفة الخ وتقييد في الاخفاء
لا دلالة في ذلك بل تقييد الافعال لكون الاصل فيها البناء واطلاق في البناء لكون الاصل
فيها البناء واطلاق في الاسماء لكون الاصل فيها الاعراب فاستغنى عن التقييد اكلا لا على
ذهن من كونه الاصل فيها وايضا السياق يعين والتقييد في الافعال للتنبيه على كونه خلاف
الاصل فيها
من اضافة الدال المدلول اي مبنيا على سكون لفظ

جزئيات نحو

الفاعلية وانر جلبته المعنوي
وانر جلبته الاضافة والتبعية
جلبته عامل الجزم والاظهار الذي
جلبته الخ

الاقسام قوله وهذه
الاقسام اقسام الخ

افراد الرفع
بتقييدها بالضمة
زيد هو ضمة زيد
هي ضمة محمود

والنون وهو مبني على ان الخ
ان يقيد وحمله على زيد في البيت
وفي المسجد كعلي في نشأت
هذا ليس من اضمار زيد في
البيت وفي المسجد بل المقدر
فيه عن فيه حقيقي بدليل
ان ضمة زيد وعمرو عمرو
وضمة بكر وهكذا توجد
في آن واحد الان مثلا
المراد بالضم الضمات كالرجل
تقدم لكن الضمات انما تتعدد
وان كان
تتعدد ارباب
العربية صح

معرفة كما نبه عليه بعد فقوله اي هذا دال معرفة اخ اي ولفظ معرفة مستدرك والمراد بالمعرفة
الادراك اي وان لم يكن عن دليل وهذا دفع لما يقال ان المعرفة هي الادراك الجازم عن دليل
معا نان لا دليل هنا وقد تبقى المعرفة على حالها والدليل من الموقف كالشواهد التي رجيء
وان لفظ المعرفة مستدرك قد يقال الا استدراك ونجعل المعرفة مصدرا بمعنى اسم المفعول
واضافتها لما بعدها من اضافة الصفة للموصوف اي باب علامات الاعراب المعروفة عندهم
واجيب باسم جارحي ملك الخ وقد يجاب ايضا بان اللام على حذف مضاف اي معرفة
جزئيات العلامات الواقعة في التركيب بادراك كليتها ولعل اثر المعرفة على العلم لما
اشتهر من اسند عالما سبق بجهل وهو منا سب لحال المبتدي ثم ان كلام المص معترض
اخ
والا لما دلت الضمة الخ لا يلزم من حصول الضمة مثلا حصول الاعراب المطلق المتحقق في
نحو الكسرة كما يدل عليه قول المص الخ اي حيث لم يضف العلامات لمطلق الاعراب
بل لخصوص الرفع ولخصوص الجزم وهكذا وما معنى الفعل فالاضافة بيانية اخ اي و
تسميتها علامات على هذا القول من جهة ان الجزي علامة على حصول الكلي تأمل
ولا يقيد كونه فيهما الا ان علامات خمسة فيه نظر بدو قال الخ بالنسبة للاسم والفعل اي يجمعهما
على وزان ما سبق عند قوله واقسام اربعة لصم ايضا ولا يقتضي انها خمسة والا لما صح
في سابقا اربعة بل كان عليه ان يقول ستة لما يلزم تقسيم الشيء بعلامة غيره والا لما صح
لا تقسيم هنا فكان المناسب ان يقول لما يلزم تقسيم الشيء بعلامة غيره وان كان هنا
راجعا يؤول الى التقسيم فتدبر
وهذا التعليل تبع فيه الخ فيه ان هذا التعليل لا يقتضي ان الواو مركبة من ضمتين
حتى يقال انه جار على مذهب ضعيف قال شيخنا قال بعضهم الحرف غير مجتمع من الحركات
عند المحققين لان الحرف لم تخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال
انه مجتمع من حركتين لان الحركة اذا اشبعت نشأ الحرف المجانس لها لانك اذا اشبعت حركة
نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف حركتين لم تبق الحركة هو وكانه يريد
على ابن جني افاده ش وبه تعلم ان من قال ببساطة الحرف لا ينكر ما ذكره منها كما في ملا
حيث قال نشأ منها حرف تام الخ وبذلك استقام تعليله الخ حتى على قول غير ابن جني على
فرض ليس شيئا لا يسوغ ما علل به المص تثنيته بالواو ومن انها فرع في النيابة لكون غير
الواو كذلك فتدبر عطف عام على خاص وقد يقال لا حاجة لذكره لاستلزام الخاص للعام
الا ان يقال الواو في جمع المذكر قد تخرج عن المد بحسب الظاهر الى خصوص اللين كما في مصطفون
المفتوح الفا فان الواو لا ضم قبلها في ظاهر اللفظ وان كان قبلها الضمة بحسب الاصل فصح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

التعبير للبين لهذه الاشارة فهو يفيد ان حروف العلة فيها غنة ظاهرة وهو كذلك
مع ان الواقع ليس كذلك لان الغنة هي صوت يخرج من الخيشوم كصوت الرياح في الاناء
الملتقر والغنة لا تكون الا في التنوين او النون المدغم كل منهما في احد حروف اربعة وهي الياء
والواو والنون والميم ثم الاصح ان يكون قول الشارح في الغنة بيانا لوجه الشبه لانه مسلم في
المشبه وهو النون الساكنة فانها الغن اذا ادغمت في احد حروف الاربعة غير مسلم في المشبه به
لان الالف لا تدغم فضلا عن كونها تغن والواو والياء تدغمان في غيرهما من غير غنة كما هو معلوم
من فنه فاشكال كلام الشارح خلافا لمن توهم انه مستقيم وقد يجاب عن الشارح بوجهين الوجه
الاول ان المراد بحروف العلة بعضها وهو الواو والياء وقوله في الغنة متعلق بشبههما على انه
اجماع المتحقق في كل من المشبه والمشبه به كما هو الغالب في مدخول في وقوله عند سكونها
اي عند سكون ما قبل كل من النون وحروف العلة فالاضافة لادنى ملابسة والمراد بما قبل
كل من النون وحروف العلة هو خصوص التنوين والنون المجاور المدغم كل منهما في هذه الاحرف
والمراد بقوله في الغنة اي في ان كلا يغن عند الحرف الذي ادغم فيه لا ان كلا هو المغن بنفسه
والمعنى اخر النون لضعف مشابهتها للواو والياء في ان كلا يغن اي يظهر عند غنة اذا
سكن قبلها نون او تنوين مدغم فيها او يراد ان كلا من حروف العلة والنون الساكن ما
قبلها من النون او التنوين هو المغن نفسه بنا على ان الغنة في المدغم فيه ولو على سبيل
المجاز الوجه الثاني ان في قوله في الغنة للسببية وقوله عند سكونها اي النون ووجه
الشبه محذوف والتقدير لضعف شبهها بحروف العلة في ان كلا يمد بسبب ان النون عند
سكونها يحصل لها غنة والغنة فيها مد وهذا الوجه الثاني خطأ خلافا للمدابغي وما حاربه
الشارح نقلا عن محاشي [illegible] وتقرر انه لا يظهر الا بما قررنا به كلام الشارح في الوجه الاول ثم اعلم ان
مشابهة النون للياء لا يحتاج اليها هنا ويمكن دفعه بان المراد بحروف العلة خصوص الواو
واعلم ايضا انه لا حاجة لقول الشارح وختم بالنون اذ لا حاجة لانه ما من ساكن لتاخيرها
لانها لم يبق لها مرتبة الا التاخير فتامل وبانه المراد بالختم [illegible] اذ هذا
الجواب لا يصح مع التصريح بقوا واحدة اذ هو يفيد ان الحكم على كل فرد فهو كل جميعي لا
مجموعي نعم يظهر على نسخة والكل من هذه تجاوزوه واحدة لكنه صرح بواحدة في قول
الشارح ويمكن [illegible] اذ وجه العلامة الشنواني ايضا بانه ذكر ذلك لمواضع اخر
الكلمة ولا شك ان اخر الكلمة مقر وقد يقيدها ظرفية اخر في الكل وهو كلام نفيس الا انه بعيد
بالنظر للمتن وحده لان قوله في الاسم المفرد اخ بالنظر
اخ انه بدل كل من بعض على حد رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات وهو
نادر او ممنوع وان كان يمكن دفعه بان قوله في الاسم المفرد اخ متعلق بمحذوف صفة لمواضع فقدر
[illegible] اي واو [illegible] جمعا في المعنى كقوم ورهط فهما من قبيل
الاسم المفرد جمع اسير اي فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمونث ان قلت

حيث كان مما يستوي فيه المذكر والمونث فلا معنى لجعله الخ لم لا نقول مراده بالمذكر
ما ليس لفظه مستعملا للاناث فقط تامل شيخنا فالمراد بالمفرد فيما قابل المركب اي زيادة على
ما قابل المثنى والجموع والاسماء الخمسة ووجه كون المراد مما قابل المركب ان المركب لا يجمع جمع تكسير
نحو قاضون اصله قاضيون استثقلت الضمة على الياء فحذفت لالتقاء الساكنين فحذفت حج
ساكنان حذفت الياء لالتقاء الساكنين ومصطفون اصله مصطفيون تحركت الياء وانفتح
ما قبلها قلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين [illegible] وهو
مجموع بالواو والنون وهو [illegible] وقضاة وغزاة وهو
كسنون وارضون اي فانهما وان كانا من جموع التكسير لكنهما معربان بالحروف
وكلام المصنف في جمع التكسير المعرب بالحركات فلذلك احتيج لهذا القيد لاخراج جمع
التكسير المعرب بالحروف لئلا يرد انه لما اطال بالمتن من هذه القيود التي لا اخراج لها
بل يغني قيد واحد بان يقال تغير تغيرا ليس معه علامة جمع فلا يرد جمع المذكر السالم والمونث
والاسماء الستة والمصطفون وقاضون وسنون وارضون او تقدير الفلك اخ والداعي الى جعلهم
فلكا جمعا لا ما يستوي فيه الواحد وغيره كجنب سماعهم من العرب فلكان بالتثنية فدل
ذلك على ان فلكا مفردا لا ان قلت الفلك سيرتهن فهو جمع افاده الاشموني والشنواني
وفيه نظر اذ لا يلزم من تثنية اللفظ عدم تثنية الواحد وغيره فيه الاتي ان خصما يستوي
فيه الواحد وغيره مع انه ثني بدليل خصمان وقيل ان فلكا ليس جمعا بل هو اسم جمع
والاولى تمامه فيه نظر لان عدم التغير شيء لا زيادة ولا نقص ولا تغيير كل لا يصح عده
من الصور العقلية لان فرض المسئلة التغير فلا تدخل صورة عدم التغير فيه ولذلك
قال المحقق على الاشموني التغير بالزيادة والنقص فقط من غير تغيير كل ولجاز عدم التغير
لم لعدم وجوده فرخ الشجرة وهو الواحد من نخلات على اصل واحد ونخل جمع فليس
اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وبقر ولم يصح قول الاتي انه ينصب
بالكسرة اي ولم يصح الاخبار هنا ايضا اذ لا يصح ان يقال هو اي بجمع مفرد اي كان ايها
وخلخ ليس من جملة الجواب بل الجواب ثم قبله لان ما خرج به وهو اي بيان وقضاة
نخرج بجعل الياء للسببية اي فان الذي تسبب في الجمعية وكسنات الجمعية منه هو الالف
فقط في الثاني والتاء فقط في الاول لان مفرد ابيات فيه التاء فلم يزد بجمع الا بالالف والف قضاة
هي الياء في المفرد فلم يزد بجمع الا بالتاء على ان لك ان تقول اخر قضاة ها لانا لاصطلاحهم على
ان التاء هي التي لا تنقلب في الوقف هاء وقضاة تاؤه ليست كذلك او مفرد الغرفات اي
واذرعات مسمى بهما على احد الاعاريب المشهورة واعلم ان قول المصنف السالم الاولي فيه ان
يكون صفة للمونث اي السالم دالة لان الذي يقال سلم انما هو بنا المفرد وقد يوصف بجمع بالتاء
بمعنى انه سلم من مخالفة مفرده في قولك وتقييد بجمع بالتاء بنت والسلامة اي تاء بنت مفرده
وسلامة مفرده فلا يقال لا يظهر ان المصرف بجمع بما ذكر الا لو قال بجمع المونث السالم
لكن هذا الجواب من اصله اخ لا يخفى ان هذا من ان بالنظر لكلام المصنف في حد ذاته لانه لا يصدق

الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net
الألوكة
شبكة

الجمع بحيث لم يستقل منه الى جمع آخر علة معنوية وهو موافق لما هنا بالنظر للفظية
مخالف له بالنظر للمعنوية وفي حواشي شيخنا العطار على الازهرية بعد كلام ما نصه
فالاولى ما قاله بعضهم في علة ذلك ان صيغة الجمع علة ترجع الى اللفظ وعدم نظير لهذه
الصيغة في الآحاد او عدم مجاوزة احد لها والنهاية عنها علة ترجع للمعنى وهو عكس ما في
المغني وهو الظاهر وان كان تابع المغني هنا في الاشموني واقره الفاضل ناسره شيخنا ولزوم
علامة التأنيث فيه غير مسلم بالنسبة للممدودة لقول المتن والف التأنيث حيث مدا وقد يفصل بينهما
[illegible] على الاشموني هو شيخنا المشتمل على علة تخصيص عدان الضمير راجع الى صيغة
منتهى الجموع والمختوم بالف التأنيث وليس كذلك بل هو راجع لما لا ينصرف مطلقا لا بقيد
كونه مشتملا على علة تقوم مقام علتين كما يفيده عطف الصلاة تامل اي اقصى الجموع اي
اقصى اوزان الجموع ان قلنا ان الاضافة على معنى من فان قلنا ان المعنى الذي تنتهي اليه الجموع
لم يحتج لما ذكره المحشي وضابطه عندهم اي ضابط ما كان على صيغة منتهى الجموع ويبقى
منها ان [illegible] آخره فيه انه لا حاجة لهذا الشرط لاخراج
نحو ما ذكر لانه خارج بالجمع لانه ظفار بامرود لا جمع وكذا ما ذكر معه وكذلك نحو ثمان وثمان
خارجان بالجمع لكن ينبني على تقييد المحشي بالجمع ان الضابط خرج لا اسم سراويل فانه مفرد
لا جمع سراويل خلافا لمن زعم ذلك مستند القول القايل عليه من العموم سراويل فان هذا ممنوع
فالاحسن ان [illegible] ما في [illegible] وهو ما كان آخره واقعا على لفظ يشمل الجمع كمثالي الشارح والمفرد
كسراويل والاولى [illegible] ان يسلك في الضابط ما سلكه الاشموني وحواشيه فيقول وضابطه
عندهم كل لفظ اوله مفتوح لا نحو غداف وثالثه الف ليست عوضا لا نحو يمان وثمان فيقرأ
لكون الفهما عوضا عن احدى يائي النسبة المحذوفة فان الاصل يمني وثمني وبعد تلك
الالف كسرة اصلية ولو تقديرا فدخل دواب ونحوه وعذارى فانه مكسور الراء في الاصل وقال
بعضهم انه ممنوع لالف التأنيث لا لصيغة منتهى الجموع وقد يقال الاضافة وخرج بتقييد
الكسرة بالاصالة نحو تداني وتواني وان شابه في لفظ مساجد لانه في الاصل مضموم النون لانه من
مصادر التفاعل وانما كسرت النون لاجل اليا ولكن الكسرة على ما آخر فيه ولو تقديرا نحو جوار
وغواش او ثلاثة احرف اوسطها ساكن لا نحو اصبه وطواعية وملايكة ولا بد في هذا الساكن
وما بعده من اصالتهما لتخرج بالنسب نحو طفاري بفتح الظا نسبة لظفار كذلك بلد بحلب
منها الطيب وحواري نسبة لحوار وان لم ينطق به وان لم يكن منسوبا حقيقة اي
لعدم وجود المنسوب اليه اذ لم يسمع حوار ولا احوال الف بعدها الف آخره الاولى كما في
الاشموني الف قبلها الف وهي تمنع مطلقا آخره الضمير راجع لالف التأنيث وخرج بالف
التأنيث الف الالحاق وهي المدخلة لالحاق اسم باسم في عدد الحروف فلا تمنعوا الا اذا كانت مع علمية
ولم تكن ممدودة بل كانت كالف ارطى اسم شجر للالحاق بجعفر [illegible] وكذلك خرجت
الف التكثير اي تكثير حروف الكلمة كالف قبعثرى اسم الجمل عظيم احد القباعثير فلا تمنع الا مع العلمية

والفرق

والفرق بين الف التأنيث والف غيره ان الف التأنيث لا تلحقها تا بخلاف غيرها فقد قيل ارطاة
وقبعثراة والفرق بين الف الالحاق والتكثير ان ما لحقته الف التكثير ليس من اوزان الاسم
الاصلية ما عدد حروفه كعدد حروف مدخولها فان غاية احرف الاسم الاصلية خمسة وقبعثرى
احرف ستة فليس ملحقا بشيء والتركيب جعله اي التركيب من حيث هو واما التركيب
المزجي فهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة تا التأنيث مما قبلها في
فتح ما قبلها [illegible] واعترض اللقاني هذا الحد بانه لا يشمل نحو معدي كرب
ولا نحو سيبويه ومنشاوه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها [illegible]
عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة في احوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات
الاعراب ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتا التأنيث التي قد
يكون ما قبلها ساكنا كما في بنت واخت دون هاء التأنيث وعلى هذا فالعددي من المزجي يشمل
التعريف له لما علمت من ان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحلي [illegible] من العرف
اي انه لم يكن هناك علة اخرى زايدة على العلمية كغلام زيد علما وعدمه اي ان هناك
علة اخرى زايدة على العلمية كالتأنيث في بعلبكة (?) والقايلون بقوله لا فرق على
الاشموني ما حاصله انه اختلف في المركب الاسنادي المجعول علما فقال ابن الضايع انه
لا معرب ولا مبني بل هو محكي وذهب بعضهم وهو المشهور الى انه مبني والحق انه معرب
بحركات مقدرة في آخره كالالف في نحو تابط شرا وهو ما ذهب اليه السيد وذكر في التسهيل انه ربما
اضيف صدر ذي الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جابر بحر واحترز عن المضمر
نحو زيد قمت وخرجت سمي بهما فلا يجوز الا الحكاية واجاز بعضهم اعرابه بالحركات الثلاثة
على التا والتنوين فيقول هذا قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت افاده الدماميني وصبان في
باب العلم زيادة والظاهر ان الجملة قبل جعلها علما لا توصف باعراب ولا بنا لانها من خواص
المفرد وبهذا تعلم ما في المحشي ويمكن ان يقال الحكاية [illegible] محصله ان المركب الاسنادي
المجعول علما اعتبرت فيه صورة الجملة التي ليس لها دخل في باب الصرف وعدمه لم يحكم
بالانصراف او بعدمه فانه مبني على فتح الجزئين فيه انه على الاصح فتحة الجزء الاول
فتحة بنية لا فتحة بنا فانه مبني على الصحيح اي على الكسر وقيل يعرب غير منصرف
كالمختوم بغير ويه وقيل مبني على الفتح كخمسة عشر ويجوز فيه العرف والبنا الذي
في الاشموني وحاشية العلامة الصبان عليه ان المركب تركيب مزج [illegible] غير المختوم بويه فيه ثلاثة
اوجه الاول انه يعرب الجزء الثاني اعراب ما لا ينصرف والجزء الاول يبقى على ما كان عليه من فتح او
سكون الثاني فتح الجزئين كخمسة عشر فيكون مبنيا على فتح آخر الجزء الثاني الثالث انه يضاف
صدره الى عجزه فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره فيمنع من الصرف
للعلمية والعجمة [illegible]
الا ان الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معدي كرب الرابع انه يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان

الاول بوجوه الاعراب ⁂ فقول المحشي ويجوز فيه الصرف ام يوافق واحدا من هذه الاوجه ولعل الصواب منع الصرف فيكون موافقا لوجه الرابع وكتب شيخنا ما نصه قوله ويجوز فيه الصرف والبناء عبارة ق اويجوز فيه اضافة تجز الاول الى الثاني فيجر بالكسرة مالم يوجد ما يمنع صرفه ويجوز ايضا بنا الجزين كخمسة عشر فتح وقوله لم يوجد اي من جملة ما وجد فيه ذلك هرمز من رام هرمز اذ وجد فيه مع التعريف من حيث انه جزء العلم المعرفة العجمة فيمنع من الصرف ولم يوجد فيه ذلك كموت من حضرموت فانه ليس مع التعريف سبب ثان فيجر بالكسرة وينون ويجز الاول منهما بحسب العوامل وكرجاس معدي كرب كهرمز عند من قدره اسما للكرة وكموت عند من قدره اسما للحزن افاده صبان مع زيادة ⁂ الشمني وقوله فيهما اي من حيث انهما معنى من مواد الكتاب ماقاله المحشي هناس جواز الصرف الان يكون اراد الاضافة فتدبر ⁂ قوله بلدين ينبغي ان يقول بهم بلدتين ليكونا مما نحن فيه واما اذا كانا اسمي بلدين فيكونان مذكرين كنوح ولوط هـ صبان ⁂ ومما يدل على ان كون البلد مذكرا فوات ⁂ اقسم هذا البلد بهذا البلد ⁂ واو كان الثاني معنويا نحو فيه اية المعنوي فيما يجر من العلامة كما قاله الرضي والاشموني ان اللفظ ما فيه التا والمعنوي ما خلا منها فافهم ⁂ شيخنا وشرطها ايضا عند س ولكن الصبان اخذ هذا يفيد خروج ابراهيم عند من هذين مع انه ثلاثي بسكون الوسط اذ وسطه ساكن مع عدم صرفه اتفاقا من المذهبين لوروده في القرآن لكن تقرر المذهبين ليس ما ذكره انما هو مما في الالفية وشرحها للاشموني ان الزيادة على ثلاثة احرف تمنع الصرف اتفاقا وهل هي شرط فيخرج الثلاثي مطلقا او الشرطي او تحرك وسط الثلاثي فيمنع المتحرك الوسط منه او شيخنا ⁂ امثالها خبر عن رضوان وما بعده والضمير في امثالها راجع لهود وشعيب وما بعدهما قال العلامة الشبيني الظاهر يحيى ليس اعجميا لانه منقول من الفعل المضارع كاحمد وكذا ادم على القول باشتقاقه وكذا ذو الكفل روايات في البيضاوي وغيره في تفسير سورة ص والظاهر ان يحيى ليس اعجميا ويحتمل انه منقول عن الفعل كيعمر ويعيش وفي ⁂ الهمزية لابن حجر صح احتمال العربية آدم على القول باشتقاقه واعلم انهم قرروا ان العجمة راجعة الى اللفظ وانها فرع عن العربية ثم قد يتوقف في فرعية العجمة اي وفي عيته كون اللفظ اعجميا مع ان العربية متأخرة الا ان يقال ان فرعيتها بالنظر لاستعمال العرب اذ الاصل ان يفيد العربي المعنى بالفاظ عربية وفيه حالا يخفى اذ لا يظهر الا لو جعد العربي علما لغير ما وضع له في لغة العجم وذلك ليس بلازم واعلم ان منها الغرابيل والاسكنة ونحوهما ان لوحظ تاويلها معنا ⁂ بمذكر صرفت او بمؤنث منعت فالنذكير باعتبار المكان مثلا والتانيث باعتبار البقعة ومن ذلك قولهم اهبطوا مصرا مع قولهم ادخلوا مصر نعم ورد عن العرب تذكير فقط وتانيث فقط اتبع ومن الثاني دمشق فقد قيد قلت لا مانع من التاويل فقد يسلم على ... فيما على وزن ... ⁂ فتامل ⁂ اي وزنه مختص وذلك كصيغة الماضي المفتتح بنا المطاوعة كتعلم او بهمزة وصل كانطلق واستخرج اعلما اكما لكن بعد التسمية بهما همزة قطع وكصيغة الماضي المبني للمجهول علما وكصيغة الامر

من غير

من غير فاعل ومن غير الثلاثي كانطلق ودحرج واما ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا مما به الفعل اولى بدليه الاسم اولى واما ما صيغ من الثلاثي فهو بما الفعل به اولى على وزن المجهول اي واما ما على وزن المعلوم فليس من المختص ولا مما الفعل به اولى واما ديلمي اسم لنوع دويبة سميت بنت عرس فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه ... فيه قصور فكان الاولى ان يقول فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه ان يكون الفعل به اولى اما لكونه غالبا فيه كاحمد بكسر الهمزة والميم حجر الكحل واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الاصابع وابهم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة ضعف المقدر حال كون الثلاثة اعلاما فان موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازنه امدد والامر من ذهب فانه موازنه اصبغ بفتح الباء والامر من كتب فانه موازنه ابهم واما لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل كاحمد ويحمد وتغلب وينكسر اعلاما فهذه مبدوة بحروف تدل على معنى في الفعل كالتكلم والغيبة والخطاب ولا تدل على معنى في الاسم كاعلم بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهو اعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام فان نظائرها كثيرة في الاسما والافعال لكن الهمزة من افعل وافعل تدل على معنى في الفعل نحو اذهب واكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح بهمزة احدهما من الافعال اصلا للمفتتح بهمزة احدهما من الاسما ومن نظائر افعل من الاسما ابيض واسود وافضل ومن الافعال اذهب واعلم واسمع ومن نظائر اكلب من الاسما ابجر واوجه واعين ومن الافعال انصر وادخل واخرج وقد تجتمع الغلبة والبناء بالزيادة نحو برمع بتحتية فراميم ففين معجمة بوزن يضارب بهم بحجارة بيض دقاق تلمع وتنصب بفوقية فنون فصاد معجمة فموحدة بوزن منصر بهم نجم واما ما يختص بالاسم او يكون الاسم به اولى او يكون فيهما على حد سوا فلا يمنع الصرف فمن الوزن فعل بسكون العين كصخر وضخم ومن الوزن الذي به الاسم اولى فاعل نحو كاهل فانه وان وجد في الفعل كضارب امر من ضارب الا انه الاسم اولى لكونه فيه اكثر ومن الوزن المستوي فيه فعل بفتح العين وفعل فانه الصيغة الاولى توجد في الاسم كشجر وحجر وفي الفعل كضرب والصيغة الثانية توجد في الاسم كجعفر وفي الفعل كدحرج ... فانظره في حاشية قال شيخنا محصله انه ليشترط عدم قبول الاسم التا بحسب الاصل والعلمية اذ بلحوقها يخرج عن وزن الفعل فاسود لا يقبل التا بحسب الاصل اذ مؤنثه سودا وقبول التا في سوزه بهم للحية الانثى السود ليس بحسب الاصل فهو ممنوع لوزن الفعل والوصفية لغرو وضروب التا بعد الاسمية واحمر كاسود الا انهم يقدرنه احمرة ويعمار وصفا للمطبوع على العمار يقال في مؤنثه يعملة للمناقة البختية المطبوعة على العمل قال يا زيد زيدا يعملات غير ممنوع لقبول التا فاذا سمي بها صار لا يقبل التا فاذن يمنع للعلمية ووزن الفعل وجد فيه الشرط وهو عدم قبول التا للعلمية وليشترط لزوم الوزن هيئة واحدة فلو تغير كامر ورابهم فانهما في حال الرفع كاخرج وفي حال النصب كاعلم وفي حال الجر كاضرب في الغة

الألوكة www.alukah.net

والجزم مرادان وهو لايتاتى فى الثلاثة اشيا خارجة ملاحظ خروجها من قولها كلها حتى يصح ما اجمعوا عليه من انه لايحتاج الى جعل الكل على المجموعى الا اذا لم ينظر الى قولنا فيما ياتى وخرج عن ذلك اخر الذى هو فى قوة الاستثنا اما اذا نظر اليه فكل على معناها اى يع الذى هو الكل الجميع وحاصل مايقال فى هذا المقام ان فيه شيئين الاول انه يفيد ان كل واحد من هذه الاربعة يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويخفض بالكسرة ويجزم بالسكون مع ان الفعل لاخفض فيه فضلا عن كونه بالكسرة والثلاثة الاخيرة لاجزم فيها فضلا عن كونه بالسكون فدفع هذا الثم بقولاى فجمهوعها يرفع اخوان كان بعضها يختص بكذا وبعضها بكذا فالمعنى اذن الثلاثة الاول ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة والفعل يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون الثانى انه بعد هذا التوزيع يقال ان الثلاثة الاول لاتنصب كلها بالفتحة ولاتخفض كلها بالكسرة والرابع لايجزم بالسكون دايما فيفهم هذا بحسب الاصل واما مايوجد فيه ذلك عن ذلك فخارج عن الاصل ومن لم يوده فهمه الى هذا اطال المقال واتعب نفسه فيما قال فلا اعتراض على الشيخ الدقيق الفكر والنظر الجارى على مايشهد له الحس والعقل ولايغرنك اجماعهم على ما الاعتراض عليه والله الموفق هر شيخنا وشبينى قلت اى كلام ذلك فقائدة التقييد اخ ظاهرة تانى المنع بان يقال لانسلم ان المعتمد عند النحاة يختص بما اخره حرف علة لان هذا يحتمل ان يكون مذهبا لبعض النحاة لا لجميعهم والمقام ليس محل تامل فعلى هذا يكون حقيقة عرفية قال العلامة الشبينى هكذا قالوا هنا قلت حق لايرد ماكتبوه على قول المتن سابقا فى تثنية الاسما خاصة فلا تغفل واعلم من العجب من يلزم الالف اخ المناسب ان يقول والزم الالف واعرابه كالمفردات اخ ليكون معطوفا على قوله الزم الالف واعرابه كالمقصور اخ فيستفاد حق انه مقابل للمشهور كالذى قبله شيخنا واعرابه اعراب مالاينصرف مع لزوم الالف قال العلامة الشبينى هكذا قالوا وهو يفيد لزوم الالف ولو نقدر من حالة النصب اواجر ملاحظا خصوصها وقد يتوقف فيه وكذا يقال فيما ياتى من بعضا وهو اعراب جمع المذكر السالم واجعم واعرابه كعين اخ تخصيص هذا بالمسمى غير ظاهر اذ هو يجرى فى غير المسمى به من الجموع عند قوم كما يعلم من متن الالفية وشرح الاشمونى هر شيخنا وسمى العجمة اى لانه ليس فى الاسما العربية لغوة ما اخره واو ونون زايدتان اى المتصرم ماقبلها لفظا وهو هم وتقدير نحو وانهم عندنا من المصطفين الصوابين وهم المصطفون وبدل الرفع والاعلون فى نحو وانتم الاعلون

باب الافعال

اى هذا باب بيان حقايق الافعال اى وبيان عددها واسمائها الاعلام وقدر كما بقولنا ثلاثة ماضى اخ وبيان احكامها وقدر كما بقولنا فالماضى مفتوح الاخ اخ على ماذهب اليه ابن وسيانى الكلام عليه وبيان النواصب للمضارع منها والجوازم فاقتصار المحشى رحمه الله على ما ذكره لادليل عليه هر شبينى جمع فعل بفتح الفا اى على القياس وبكسرها على ما هو المسموع لانها تجمع فى ثلاثة فيما ذكر انها الاداة اوادا الافعال اللغوية لانحصر قلنا كذلك افرادا لافعال الاصطلاحية لانحصر كما سيعترف بذلك اخر القول وان اراد ان انواع اللغوية لانحصر فباطل لان انواع

اللغوية

اللغوية تنحصر كذلك باعتبار الزمان الماخوذ فيها جزافقول فلانة لايدل على التقييد بالاصطلاحية فالصواب الاستدلال على ذلك بما ياتى فى كلامه كالفتح والجزم ودخول احرف الزيادة فى الاول وشبينى

قال فيه للعهد الذهنى لوجعل اللام للاشارة الى الفعل المتقدم فى قولنا اسم وفعل كانت اللام الذكرى وان اختلفا افرادا وجمعا وانما يكون الاشارة الى قولنا وللافعال من ذلك مع انه موافق لم جمعيته لان الافعال ضاكن مرادها المعربة بخلاف ماهنا فافهم هر شبينى وهو فى عبارته

لان لام الجنس اذا دخلت اخ فيه انه تقدم ان اللام للعهد ظاهره ان الحصر ايتاتى الا اذا كانت اللام للجنس وهذه طريقة مرجوحة جرى عليها المحشى تبعا للشيخ عبد الاجهورى فى تلك الايات المذكورة ولذلك قيل ان المناسب ان يقول امتد الجنس لام عرفا مخصم اخ وبعضهم قرر ان الحكم ماخوذ من الاقتصار فى مقام البيان تامل اوقارن بعض وجوده نهو الامر حياتى راجع هذا

تعريف المحال الذى يدل عليه المضارع عرفا بحسب اخ وفيه ان ماكان المضارع جعل للام وبالعكس عرف المقارنة لبعض الوجود ليست بلازمة فى المضارع والذى فى م دانها تاخر التلفظ به فالماضى او تقدم فالمستقبل اوقارن فالحال هو هوظ قدم الماضى على المضارع اخ فى الصيا قدم الماضى على مابعده لسبق مدلوله على مدلول مابعده فان الماضى وقع وانقضى وغيره لم يحصل وقيل ان المضارع سابق من حيث ان الشى مستقبلا اولا ثم يصير ماضيا والاول ناظر لشيئين شى ماض وشى غيره والثانى ناظر لشى واحد تجرى عليه الازمنة بان يكون الحدث والزمان معتبرين اخ محصل ان معنى قولنا ما دل اخ لفظ دل دلالة تضمنية على حدث مقيد باقترانه فى الوضع بزمان هو والحدث المقترن به مدلوله المطابقى فليس اذن فى كلامه ان المدلول المطابقى هو الحدث حتى يعترض عليه بانه لايقتضى دخول الزمان فى مفهوم الفعل بل الذى فيه ان المدلول المطابقى هو الحدث المقيد بانه صاحب الزمان فى الوضع وهل هو مع المصاحب فى الوضع معنى تضمنى او مطابقى مبنى على اعتبار التسبيب وعدمها هو محل كلام المدابغى مع زيادة وبه تعلم انه ليست الدلالة على الحدث المقيد بالمصاحبة فى الوضع للزمان مطابقة اعتبرت التسبيب ام لا فلا يصح اذن تو ركن المحشى على رد شيخنا وقال الشبينى ان ان كان المراد الاقتران فى الخارج والوضع فقط كان قولا وادلا على معناه دلالة تضمنية وهى الدلالة على الجزء المعنى اذ هو موضوع للحدث والزمان فقط على كلام الجمهور والذى دل على التسبيب جملة الكلام على ما سبق لك هو التسبيب جزء من الكلام اولا واوان اريد الاقتران بالزمان فى الدلالة ايضا كانت الدلالة دلالة مطابقية اذ هى الدلالة على تمام المعنى والاعتبار انما هو باصل الوضع دخل هذا نحو بعت مما هو للانشا والمستقبل المعبر عنه بالماضى عند الاشارة الى التلفظ بالوقوع كانى امرالله او عند النفى بلا اوان فى جواب القسم او بعد كلم المجازاة غير لو او بعد ما النافية عن الظروف نحو ما دامت السموات او بعد همزة التسوية او بعد كلما او حيثما حرف التخصيص الطلبى او الواقع صلة عام او صفة عام كمل رجل اتانى او فى التعاريف لانه فى الاصل للمضى وهذا الاستعمال عارض ودخل نحو كاد وعسى ونعم وليس مما النسلخ عن الزمان لانها تدل بالوضع على الزمان وخرج بهم الفعل كهيهات لان معناه غير مقترن بزمان لانه لفظ الفعل والمراد بزمان ولو نوعا فدخل فى التعريف خلق الله الزمان واراد فى الازل كذا التوم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الا في الضرورة كقوله فقلت اكل الناس اصبحت ماتحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا

وجوزه الكوفيون في السعة نحو امرنا لنسلم لرب العالمين وقيل ان اللام للتعليل والمفعول محذوف اي وامرنا بما امرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتدا واللام ومجرورها خبر عنه كان الفعل اذا جر عن الزمان واريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الاضافة والاسناد اليه كذا في المغني والشهني اهصب على مذهب الكسائي والراجح لعدم اتحاد الفاعل اجراهذه الاية على مذهب الكسائي يتوقف على ان الكسائي لا يشترط ان يكون النفي بخصوص ما اولم يلم بل يجوز كونه بهما او بما النافية لكن البحث جرى في القولة بعد على ان ما ولم شرط وستعلم ما فيه من الخلاف ومعنى الاية على هذا ليس مكرهم اهلا لتزول منه الجبال اي ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من ايات الله وشرائعه ثم انه لا يلزم اجراهذه القراة على مذهب الكسائي لا على الراجح لانه يصح ان اللام لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا ومهيا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما يقال ناصح من فلان وان كان معدا للتوازل ثم ان العلامة الصبان رجح ان اتحاد الفاعل اغلبي واجب بدليل انه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه ابوه على انهام لام الجحود مع ان قراءة لتزول بفتح اللام ورفع تزول اي مع ان قراءة الكسائي بفتح اللام ورفع تزول فتكون ان مخففة من الثقيلة واللام للفصل اي وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة في عظمها بالجبال كباس اعدائهم الكثيرين وباختلاف المسببات بالجبال على وجهي النفي والاثبات يندفع التنافي بينهما ع وهذا مذهب البصريين اي فالاصل عندهم ما كان يفعل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل من نفيه واما مذهب الكوفيين فهو ان خبر الكون هو الفعل الواقع بعد اللام واللام للتوكيد والاصل عندهم ما كان يفعل فادخلت اللام لتقوية النفي كما في خبر ما تقول ما زيد بقايم فهي عندهم زايدة غير جارة ناسبة بنفسها لقيامها مقام ان فاذه لا حاجة لمتعلق بد ولو كانت جارة لما تعلقت ايضا لانها زايدة وذهب ابن مالك الى ان الخبر ما بعد اللام ويجب اضمار ان واللام زايدة للتوكيد وهذا مذهب ثالث ليس ببصري ولا كوفي ولا يرد انه ازن يلزم الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو ممنوع لانا نقول الممنوع المصدر الصريح لا المقدر كذا لان الفعل بصيغته على الزمان والفاعل فصار منسحطا في سلك الفعل فخرج بقية ادوات النفي اي لان لن لنفي المستقبل وكذلك لا لان نفي غير المستقبل بها قليل واما ما فانها وان كانت لنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال واما ان ه فهي لا تحمي على ما مثلم وما في صحة وقوع لام الجحود بعدها وذلك لانها بمعنى ما لكن قال العلامة الصبان الحق ان العلامة السيوطي وغيره بين قال فلا يجوز ان كان زيد ليخرج وبقية الافعال حتى النواسخ اجاز بعض النحويين ذلك في بقية اخوان كان نحو ما اصبح

قوله في جواب الكون الواقع بعد هذه هذه اللام الواقع صفة خبر الكون بعني لكن الاولى حذف هذه الصفة لان الخبر على طلام البصريين مقدر قبل اللام لا بعدها هصب

زيد ليضرب عمرا ولم يصح زيد ليضرب عمرا واجاز بعضهم ايضا ذلك في باب ظن نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجه منعه

دجلة بكسر الدال وفتحها نهر العراق والاشكل الابيض الذي يخالطه حمرة

او طلب محض الطلب يشمل جميع الامور التي في الم ما عدا النفي ثم ان تقييد المحشي الطلب بالمحض غير ظاهر لاعتراض العلامة سم تقييد الطلب بالمحض في قول ابن مالك وبعد فاجواب نفي او طلب محضين ان وسترها حتم نصب بانه يوهم رجوع كل انواع الطلب مع انه خاص منها بالامر والنهي والدعا ومعنى كونه الثلاثة محضة ان تكون بفعل صريح في ذلك افاده صب قال شم في غنية عن تلك العناية التي جلبت الاعتراض انما كان المناسب تقييد ما ذكر من الثلاثة بكونها محضة وبذلك اندفع ما يابى من قول وانظر هل هذا التعميم اخ لانك عرفت ان المحضية لا تشترط في جميع اقسام الطلب بخلاف المحض فتخرج الطلب بالتهم انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا للطلب بنا على الصحيح انه موضوع للفظ الفعل وكذا على انه موضوع للحدث اما على انه موضوع لمعنى الفعل فمشكل افاده سم والمصدر اي الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام الخ ان المصدر الصريح اذا كان للطلب نصب ما بعده هـ سيوطي وحسبك احدنا الاولى تاخيره عند رضي الله عنا لان تقديم هنا يقتضي ان حسبك اسم فعل امر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بنا واما اسم فاعل بمعنى كافي فضمته اعراب فهو اذن مع ما بعده جملة خبرية بمعنى الكف فهو من قبيل رزقني الله الخ افاد جميع ذلك العلامة الصبان عليه سحايب الرحمة والرضوان وزاد بعضهم ح رجحي النصب بعد الفا في جوابه ضعيف عند الجمهور واما قوله الخ حكاية قاطع بالنصب بعد قوله العلي ابلغ الاسباب فاجيب عنه بانه في جواب الامر في قوله ابن لي صرحا وقيل غير ذلك قال مضا اخ المناسب ان يقول المضي ومضى منى اليه لانه مصدر الفعل المذكور واما الامضا الذي ذكره المحشي فهو مصدر امضى وليس مذكورا فتامل ويشترط في الاستفهام كما في فم الخ وان لا يكون بادوات اخ هذا الشرط ليس خاصا بالاستفهام كما هو صريح عبارته بل هو عام في الاستفهام وغيره مما يتاتى فيه وقد اخذ العلامة الصبان من كون الفا عاطفة مصدرا على مصدر انه يشترط في النصب ان يتقدم على الفا ما يتصيد منه مصدر من فعل او شبهه قال ولذلك قال السيوطي يشترط ان لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما انت زيدا فكرمك امتنع النصب وتعين القطع او العطف والقطع احسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث ان عطف فعلية على اسمية هو كلام السيوطي ومراده بالقطع الاستيناف وقال في الخبرين الرفع في نحو هذا اخوك زيد فكرمك بخلاف نحو اني الدار زيد فكرمك او زيد منا فكرمك ليثابر

www.alukah.net
الألوكة

فارقت واو العطف فانها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمن وان وجد
في نحو كل رجل وضيعته كما ذكره شارح الجامع فالحامل على ذلك خروج نحو اشتركَ
زيد وعمرو اي يرفع كما هو الموجود في النسخة التي بيدي وقد علمت ان هذا خارج بالمنقو
فلا حاجة لاخراجه بقولي بلا تشريك ولا لاخراجه بالقيد الملحوظ في كلامه وقد تقدم ما
يتعلق بذلك فتدبر بقيد ملحوظ صرح به العلامة الاشموني وعبارة الاشموني
مع المتن ينصب الاسم الفضلة تالي الواو التي بمعنى مع التالي كلمة ذات فعل او اسم
يشبهه مما فيه معناه وحروفه مفعولا معه ثم قال بعد ذلك وبالفضلة نحو اشتركَ زيد
وعمرٌ والواو هو اي وخرج بالفضلة نحو اشتركَ الخ هذا الاخراج صحيح لانه لم يذكر في
التعريف قيد النصب بخلاف عبارة مصنفنا فانه ذكر في التعريف قيد النصب فتامل
ولم يذكر هذا القيد في مع اي لم يذكر الاشموني والعيد المعطي هذا القيد يعني قولي بلا
تشريك في مع اي لم يقولا ان واو المعية هي التي بمعنى مع النائبة اي مع على المعية بلا
تشريك في الحكم لأخراج نحو اشتركَ زيد وعمرٌ وبارفع نحو كل رجل وضيعته اي اذا
قدر الخبر مثنى كان قيل كل رجل وضيعته مقترنان اما اذا قدر مفردا معطوفا
على ضميره ما بعد الواو وكان قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج من المفعول معه
لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولا معه فلا يتكلم به اي لفساده لتعين ان يقال
هذا لكن ولا يتكلم على راي الجمهور ويجوز وابيتكَ على مذهب ابن مالك وقولي خلافا لابي
علي فانه اجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والاشارة
والتظرف وهذا اجاز في قولهم هذا رداي مطويا وسيرا لا اله سيرا لانصب على المعية بهذا
والجمهور على انه نصب بمطويا لا بغير والنصب مختار لدى ضعف النسق اي عند
ضعف عطف النسق اما من جهة المعنى واما من جهة اللفظ وقد ذكر المخ ما فيه الضعف
من جهة اللفظ واما ما فيه الضعف من جهة المعنى فهو كما في قولهم لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة تراهم فصيلها
اي تعطف عليه وتترك فصيلها يرضعها لكن فيه تكلف وتكثير للعبارة
المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب وانما احتيج لهذا التكلف لان مجرد
تركها لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال تفرقتهما من ولدها او تباعدها بخلاف تراهم
فصيلها او ترضعها اي يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك رضاعه اياها بالفعل
واما كان في هذا الوجه تكلف وتكثير للعبارة المقدرة فالوجه النصب على انه مفعول معه
على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها اي معية في الحس والمعنى ليلا يرد احتمال كونه معها
وهي نافرة منه فلا يرضعها لضعف المعنى اي لفساده اخذا من التعليل لانتفا
المشاركة اي مشاركة الما للنبت في العلف والعيون للحواجب في الترجيح الذي هو
تد فيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره وقولي وانتفا فايدة الاعلام بها في الثاني فالم

فيه نظر قال العلامة الحفني كالعلامة المدابغي تبعا لبعضهم وجه ان المقصد مصاحبة
العيون للحواجب المرجحة لا المطلق الحواجب وفي الاعلام بها فايدة هـ قال العلامة
الصبان وانت خبير بان قولي والعيون لم يقع الا بعد افادة ترجيح الحواجب فلا محصل
لا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المرجحة وهذا معلوم مما قبله فلا فايدة للاعلام به هـ

اي باب بيان انواعها وبيان خافض

كل رفع اي لانه لا يخفض الا الاسماء ان قلت من جملة ما يخفض المضاف اليه
وجملة الافعال يضاف اليها مخفوضة ضرورة ان المضاف اليه مجرور ابدا في حيث فانها
تضاف الى الجملة فلا يكون القيد لبيان الواقع بل لاخراج
مع ان الجملة مجرورة كان الاولى اسقاط هذا القيد ليندرج في المجرور بالاضافة قلت المضاف
اليه اسم في الظاهر ففي الحقيقة هو اسم ماخوذ من الجملة كما هذا على ان الاضافة على معنى
من اما على انها من اضافة الصفة للموصوف كما سبق فلا يجيء كلام المخ فانه يصير
التقدير باب الاسماء المخفوضات وهذا يفيد ان هناك مخفوضا من غير الاسماء حتى
يقال ان القيد لبيان الواقع فلا تقلد هـ شيخنا ببعض اصلاح وزيادة احترز
بذلك عن غير المشهورة وهو نوعان اخر فيه نظر لان الخفض ذكر بمقابلة الرفع
والنصب فيكون المراد الخفض الاعرابي الذي جلبه عامل بر بتيقوم المعنى المقتضى
للاعراب واما حركة جر الجوار او التوهم او المناسبة فغير مرادة هنا لكونها ليست
اعرابية ومما نص على ذلك في اول حركات المذكورة الشيخ الحلبي في كتابة الازهرية
كما نقله عنه العلامة الامير في حسم وزاد عليه فقال على هذا ينبغي عد الجر بالمجاورة في باب
حروف الجر كما لا يعد كسر التخلص وحركة الاتباع فيه لان الكلام في حركة الاعراب هـ فاذن
لا حاجة لقول المخ المشهورة على ما فهم المحشي رحمه الله فالمناسب ان قول المخ المشهورة
انما هو للاشارة الى انها عند التحقيق قسمان محفوض بالحرف مباشرة ومنه المضاف اليه
على ما قيل انه مجرور بالحرف المنوي ومخفوض بالتبع هـ شيخنا اي بسببها اي فالباء
للسببية لا للالة اي فيكون قولي وتابع للمخفوض من عطف التفسير على ما قبله هـ
قولي وقسم مخفوض بالتبعية وهذا بالنظر لكلام المص مع انه والا فهو في كلام المص وحده
معطوف على قولي مخفوض بالحرف عطفا مغايرا تاملـ وام اوعال كها او واو باصدره
على الذنابات شما لا كتبا وضمير خلى بحمار الوحش والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم
موضع وشما لا ظرف اي ناحية شمال وكتبا بفتح الكاف والمثلثة اي قربا منه والمفعول
الثاني لخلى اما منهما لا وكتبا حالا وبالعكس وام اوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب
عطفا على الذنابات او مرفوع بالابتداء خبره كها اي كالذنابات واقرا على الاول معطوف
على محل الجار والمجرور وعلى الثاني معطوف على المجرور وهو ضمائه وملكت ما بين الواو
اخر تبا الخطاب قال الشاعر يمدح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان

اي لينظر ما عندي اذا اختبارا اذا الابتلا هو الاختبار منذا الله خلقه اي
على رواية فتح الهمزة اما على رواية الكسر فمذ اسم لدخولها على الجملة وهما حتم
مبتدان اي حين اذ دخلا على اسم مرفوع وساغ الابتدا بهما لانهما معرفتان لفظا
ومعنى او معنى فقط على الخلاف اذ معناها امد انقطاع الروية واول امد انقطاع
الروية واورد على ابتدائيتهما انه هلا جاز يوم ان امذ ذاك واجيب بانهم اجروهما في
مجراهما خافضين في انهما لا يدخلان الا على اسم الزمان افاد بعض ذلك سم وبهجته
الدماميني ع ش ما قبع اي ناهز الحلم او غيره من سنة على الخلاف يقال يافع الغلام
فهو يافع ولا يقال موفع وان كان هو القياس ومثل ما تقدم ايضم مالم تقدم فيه
الاضافة يقفا اخ ظاهره ان الاضافة اللفظية على معنى حرف والذي انحط عليه
كلام المحقق في الحكم عن الدماميني وابن الحاجب وابن هشام ان الاضافة اللفظية ليست
على تقدير حرف قال ولا يرد ظهورها في نحو فعال لما يريد فان هذه اللام لام التقوية
واللام التي الاضافة على معناها لام الملك او الاختصاص ع قال العلامة الشبيني
وفي كون فعال في الاتي بمعنى الحال فقط او الاستقبال فقط شيء لا يخفى ولا يصح
اظهارها فيه مثل الشيخ المحقق في حاشيته على الاشموني لما لا يصح اظهارها فيه نحو
كل رجل وعندي معه تامر وموهم الاضافة بمعنى في محمول على انها فيه بمعنى اللام اذ قد
يقال حيث ارجع هذا الى ما هو على معنى اللام الاختصاصية فالملابق ارجاع التي على
معنى من البيانية اليها فيكون ما يقدر بالحرف واحدا لاثنين الا ان يفرق بين التي بمعنى
في والتي بمعنى من بان الاولى قليلة في الكلام فردت الى اللام تقليلا للاقسام بخلاف الثانية
على معنى من فهي كثيرة كثرة يستحق بها جعلها قسما مستقلا هو والشيخ الامير في
حشم الازهرية توقف فيه ولكن الفضل للسابق ع شبيني
اقول الشارح
وهي خاتمة الكتاب الضمير عايد على الباب وانث اما باعتبار معناه اي الكتاب وهو الالفاظ
او مراعاة للخبر وان كان مراعاة المرجع ايضم جائزة بل قيل انها اولى من مراعاة الخبر وضعف
بان اخر محط الفايدة ويحتمل ان الضمير عايد على المخفوض فالتانيث على هذا ظاهر الا انه
يحتاج لتقدير في الاخبار اي وهي خاتمة معاني او مدلول الكتاب لان الكتاب الفاظ
والمسايل اضافة خاتمة الى الكتاب ان كانت من
اضافة الوصف الى مفعوله كان في الكلام مجاز عقلي من اسناد احد الى مفعول كعيشة
راضية والا فلا لان الشيء قد يختم بخير ثم ومنه ما هنا وال في الكتاب للعهد الحضوري
وهي التي علم مدخولها لا بتقدم ذكر لكن لمعهوديته حضوره نحو اليوم اكملت لكم دينكم فهي بمنزلة
اسم الاشارة على ما قاله شيخ الاسلام ناقلا عن السعد والتفتازاني بين اطلاق الكتاب
على هذا المولف واطلاق المقدمة عليه فيما يايتي وان توهم ذلك وقول وهو مراد المص

ايان قول المص وتابع للمخفوض معناه التابع جرته التبعية الذي هذا معنى
الم وقد يقال المعنى كلامه ان قول مخفوض بالحرف اي مباشرة وكذا نقول في قول المخفوض
بالاضافة وقول وتابع اي غير مباشر له الخافض وهذا الاينافي ان خافض ذلك هو خافض
المتبوع في غير البدل عادة المص ان يذكر المعرب استقلالا ثم المعرب تبعا
فانه قال في باب المرفوعات والتابع للمرفوع وفي باب المنصوبات والتابع للمنصوب ثم
ان المص جعل تابع المخفوض قسما واحدا مع ان تابع المخفوض بالحرف غير تابع المخفوض
بالاضافة وكذا صنع في تابع المرفوع فعد قسما واحدا واما تابع المنصوب فعد اربعة
باعتبار التبعية والعطف والتوكيد والبدلية على ما تقدم وقول وقد اجتمعت الثلاثة
اخ اما الخفض بلا بالحرف والاضافة فظم واما الخفض بالتبعية في المخفوض بالحرف
فيظهر ان قلنا ان الرحمن لغت لاسم ووصفه بالرحيم باعتبار ان الاسم بمعنى المسمى
وكذا الرحيم والاخفض بالتبعية المجرور بالمضاف فان كان الرحمن الرحيم تابعين للفظ
الجلالة فالخفض بالتبعية المجرور بالمضاف دون المجرور بالحرف وقول فاما المخفوض
بالحرف اخ خالف عادته السابقة من ذكر الانواع اولا معدودة ثم التبويب لكل نوع
ولعل ذلك لقلة الكلام هنا على ما فيه وقول واما ما يخفض بالاضافة فنحو قولك اخ
لم يقل هنا فهو ما يخفض بكذا وكذا فعل في المخفوض بالحرف وذلك لضبط عدد الحروف
على ما في الكتاب ولاضبط المضاف وان كان مضبوطا بالاقسام الاتية للفرق بين
الضبطين وقول وخاتم حديد قد يدعى ان ذكر خاتم يشير الى انها المقدم من تفصيل الكلام
فهو براعة المقطع وهي ان يذكر المتكلم اخر كلامه ما يشعر بانتهايه لغة او عرفا
يا كهف اهله لا يقال ان خاتم هنا من الختم الذي هو الطبع ولا اشارة بذلك فلو كان
من الختام والاختتام لظهرت الاشارة لانا نقول تكفي الاشارة ولو بحسب المادة على
ما هو الظاهر وقول واما تابع المخفوض لا يمنع الاشارة بدليل ما بعدها فتفطن وقول وتربص
اربعة اشهر ان هذه في اضافة تربص الى اربعة اما اضافة اربعة الى الشهر التي هي من
اضافة العدد الى معدوده ففيها خلاف فقيل انها على معنى اللام وقال ابن مالك تبعا لابن
السراج واختاره انها على معنى من وكذا اضافة المقادير الى مقدراتها نحو قفيز بر وطر زيت
وقال الشيخ الصبان رحمه الله والمتظهر وجوز بعض الامرين وقول وما اشبه ذلك قد يقال
لا حاجة اليه بعد ذكر نحو والجواب المشهور هو ان يراد باحدهما الامثلة الذهنية وبالاخر
الامثلة الخارجية ويجاب ايضا بانه يلاحظ ما ذكره حواشي المختصر في التشبيه
من ان قولهم نحو كذا لا يدخل فيه كذا الا باعتبار ان من كان على اخص اوصاف الشيء يلزمه
ما يلزم الشيء وقول الناس في نحو كذا اي كذا ونحوه هو بذلك الاعتبار لا بالمطابقة فاعلم
الاشارة في قوله اشبه ذلك عايد على النحو المشبه وشبه النحو هي الامثلة الثلاثة المتقدمة
وقوله من امثلة القسمين اخ اما مبني على المقادير ارجاع اسم الاشارة للامثلة المعهودة